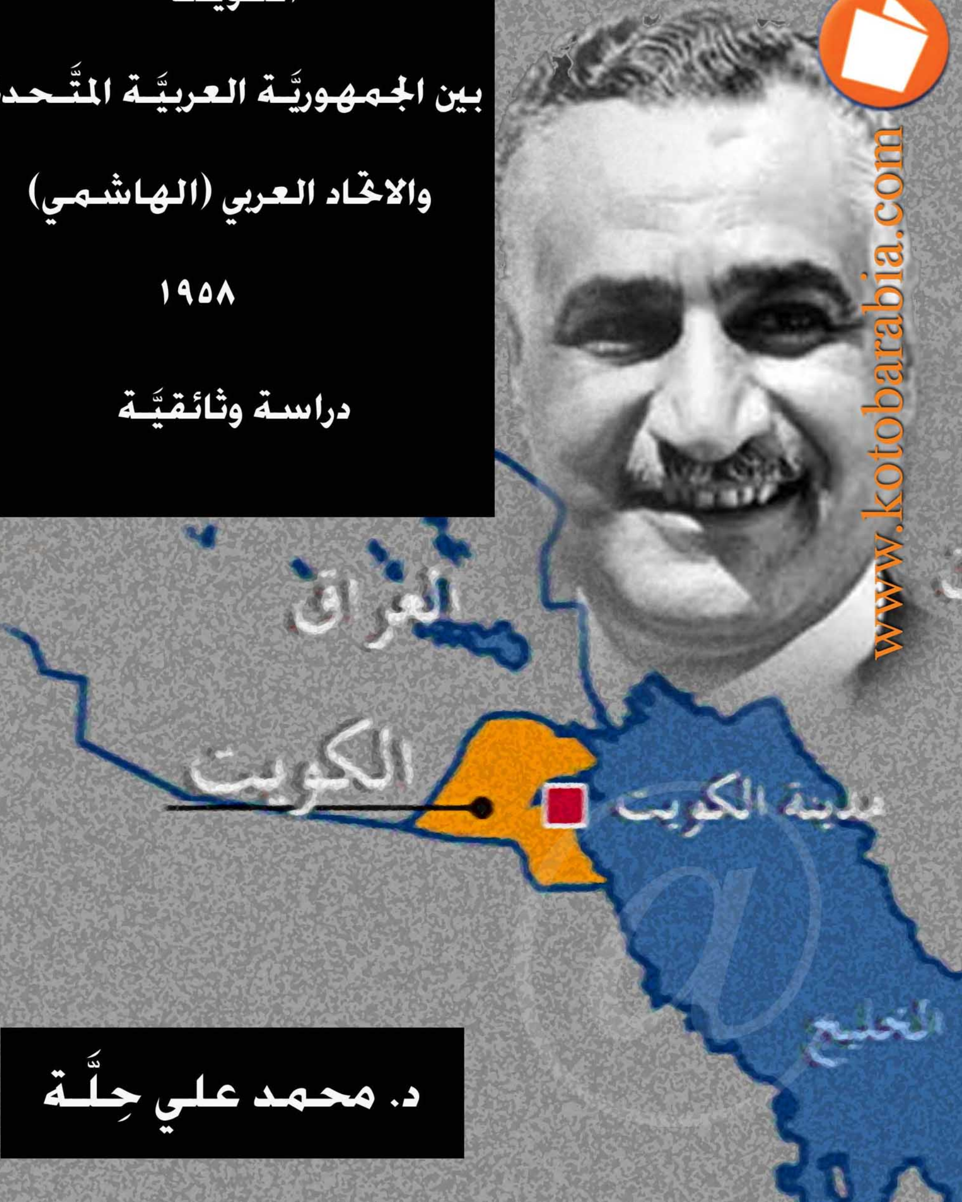
الكُوَيْت

بين الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة

والاتحاد العربي (الهاشمي)

١٩٥٨

دراسة وثائقيَّة



د. محمد علي حِلَّة

الكُوَيْت

بين الجمهوريّة العربيّة المتّحدة
والاتحاد العربي [الهاشمي] [١٩٥٨]
(دراسة وثائقية)

تأليف

دكتور/ محمد علي حِلَّة

فهرس

مقدِّمة ٤

المبحث الأول

(أ) الوحدة المصريَّـة السوريَّـة.. ١٠

(ب) الاتحاد العربي [الهاشمي].. ٢٥

المبحث الثاني

(أ) المحاولات العراقيَّـة لضمِّ الكُوَيْـت إلى الاتحاد ٤١

(ب) موقف بريطانيا من المحاولات العراقيَّـة ٦٩

المبحث الثالث

* الكُوَيْـت * بين الجمهوريَّـة العربيَّـة والاتحاد العربي [الهاشمي]..... ٨١

(أ) موقف الكُوَيْـت من الوحدة المصريَّـة السوريَّـة......................... ٨٢

(ب) موقف الكُوَيْـت من الاتحاد العربي [الهاشمي]........................ ٨٩

مراجع الدراسة... ١٠٢

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تتناول هذه الدراسة موقف الكويت من الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة) والاتحاد العربي (العراقي الأردني الهاشمي) وذلك إبان عام ١٩٥٨م.

وهي – قدر علمي – دراسة جديدة في موضعها لأنها:

أولاً : أوضحت موقف الكويت من كتلتين عربيتين ظهرتا في عام ١٩٥٨، أولى هاتين الكتلتين كانت الوحدة المصرية السورية التي لا ترتبط بالكويت بحدود جغرافية مباشرة، وثانيتهما الاتحاد العربي الذي ترتبط إحدى دوله (أي العراق) بحدود مشتركة مع الكويت، وكان من المتوقع؛ نظرا للمصالح المشتركة التي تفرضها ظروف المنطقة الجغرافية أن ترتبط الكويت بالاتحاد الهاشمي، ولكن الدراسة أثبتت أنه

ليست الطبيعة الجغرافيـة، ولا المصـالح المشـتركة فقط تؤديان إلى إتمام الوحدة، وإنمـا هنـاك قضـايا تفرض نفسها على الواقع الجغرافي أو الاقتصادي.

ثانيا: كشفت الدراسة عن واحدة من أوراق اللعبة السياسيـة البريطانيـة على مسرح الأحداث العربيـ ـة؛ وذلـك لأن الدراسة أثبتت أن الحكومة البريطانيـة لم تكـن مقتنعة بضم الكُويـت للاتحاد الهاشمي، كما بدا لكثير من الباحثين، ولكنها كانت تحاول (ظاهريـا) إقنـاع حاكم الكُويـت بالانضمام إلى الاتحاد المذكور؛ وذلك بعد أن استشعرت بأن الرأي العام في الكُويـت كـان في صف عبد الناصر، فخشيت من أنه إذا امتدّ نفـوذ عبد الناصر إلى منطقة الخليج العربي؛ فستضيع فيهـا مصالحها، كما ضاعت من قبـل فـي منطقـة قنـاة السويس؛ فتفقد بريطانيا بذلك شريانين مائيين حيويين في منطقة الشرق العربي.

ثالثًا : اعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانيـة التي ضمها السـجل الوثـائقي سـجلات الكُويـ ـت **Records of Kuwait**؛ فهي إذن دراسة تاريخيـ ـة وثائقيـ ـة، ولا

مجال فيها للعواطف أو العصبيـة، وقد كـان دورنـا العرض والتوضيح والتفسير والتحليل بما تمليه علينـا وجهة النظر التاريخيـة الواقعيـة.

وقد تضمـنت الدراسة ثلاثة مباحث:

تناول المبحث الأول: أ- **الوحدة المصريـة السوريـة.**

ب- **الاتحاد العربي (الهاشمي).**

والظروف والملابسات التي أدت إلى قيام كل منهمـا، وذلك كمدخل لتوضيح وفهم مضـمون الدراسـة، ووضـح أن ظروف ظهور الوحدة المصريـة السوريـــة اختلفـت عن ظروف قيام الاتحاد، ففي حين جاءت الوحدة المصريـة السوريـة ردا على محاولات التدخـــل الغربـي بنفـوذه في المنطقة، والخطر الذي أحدق بدوله، جاء إعـلان قيـام الاتحاد ردا على نجاح مصر وسوريـا في إعلان وحدتهما، كما أن الوحدة المصريـــة السوريـــة أيـــدها الشـعبان السوري والمصري، بينما الاتحاد العربي كان يحظى بتأييـد بريطانيا وحسب.

وتناول **المبحث الثاني** فـي قســمه الأول المحـاولات العراقيـة التي بذِلَت لضم الكُويـت للاتحاد؛ وذلك باستخدام

الضغط البريطاني لإقناع حاكم الكُويـت بالانضمام للاتحاد، وتراوحت هذه المحاولات بـين أمـرين: إمـا انضـمام الكُويـت للاتحاد مع اعتراف عراقي بحدودها ووضعها، أو التلويح بأن يفقد الكُويـت بعض أراضيه.

وتناول المبحث الثاني **<u>في قسمه الثاني</u>** موقف الحكومة البريطانيـة من المحاولات العراقيـة، ووضـح فيـه أن بريطانيا لم تستجب للإلحاح العراقي، بـل ذهبـت تبحـث كعادتها عن مصالحها فحسب، واستخدمت في ذلك أوراقهـا السياسيـة لتخويف حاكم الكُويـت من امتـداد الشيوعيـة ونفوذ عبد الناصر إلى الكُويـت؛ مما قد يطيح بآمال حـاكم الكُويـت وأسرته.

وأما **المبحث الثالث** والأخير فقد تناول موقف الكُويـت من الوحـدة المصريـة السوريـة والاتحـاد العربـي (الهاشمي).. وتأكد فيه أن الرأي العام الكويتي كان في صف الوحدة المصريـة السوريـة، وكان حاكم الكُويـت ثاقـب النظر عندما ركز جل اهتماماته على مصالح بلاده، وسـعى في نفس الوقت لرأب الصدع في العـالم العربـي بتقريـب الكتلتين العـربيتين المتنـافرتين (الجمهوريـة العربيـة

المتـحدة والاتحاد الهاشمي). ووقف حرب الدعايـة التـي كانت دائرة آنذاك بين بغداد والقاهرة، وكان واقعيـا عنـدما رفض ربط بلاده بدولتي العراق والأردن (الاتحاد الهاشمي)؛ لأن حكامها كانا لا يتمتعان بحب شعبيهما.

وجاءت أحداث ثورة العراق في يوليو (تمـوز) ١٩٥٨ لتؤكد وجهة النظر التي تبناها ودافع عنها حاكم الكُويـت منذ أن بدأت المحاولات العراقيـة لضـم الكُويـــت للاتحـاد الهاشمي.

هذا ولا يسعني إلا أن أتقدَم بخالص شكري وتقـديري لأستاذي الأستاذ الدكتور محمود صالح منسي الذي تفضـل بتوجيه نظري إلى أهميـة هذه الدراسة، ويسر لي الحصول على وثائقها.

وأرجو أن أكون قد وفقت في عرضها.

والله وحده ولي التوفيق

جمادى الأولى ١٤١٣هـ

القاهرة في نوفمبر ١٩٩٢ م

محمد علي حِلة

المبحث الأول

* الوحدة المصريـة السوريـة *

* الاتحاد العربي [الهاشمي] *

(أ)

الوحدة المصريـة السوريـة

مشروعات اتحاد سوريـا بجيرانها:

كان ثمة مشروعان لاتحاد سوريـا بـالبلاد المجـاورة **الأول** عرفَ باسم مشروع (سوريـا الكبرى) ويقضي باتحاد سوريـا بحدودها الطبيعية التي تضـم لبنـان، وفلسـطين، والأردن تحت عرش الملك عبد الله بن الحسين.

وعرفَ **الثاني** باسـم (الهـلال الخصـيب)**؛** ويهـدف إلى اتحاد فيدرالي من سوريـا والعراق في ظـل العـرش الهاشمي ببغداد.

وقد حالت دون تنفيذ المشروع الأول عقبتان: تمثـلت **الأولى** في أن الملك عبد الله لم يكن بوسعه أن يتطلع إلى ضم سوريـا وبلاده ما زالت تحت الانتداب البريطـاني، وأمـا **الثانية** فقد تمثـلت في ازدياد سمعة الملك عبد الله سوءا في حرب فلسطين ١٩٤٨؛ ولذا فلم يكن أحد في سوريـا يجرؤ على إعلان رغبته في وضع سوريـا تحت حكم الملك عبـد

الله، كما أن السوريين كانوا لا يريدون بالنظام الجمهـوري بديلاً.

وأما مشروع الهلال الخصـيب الـذي تبنـاه العـرش الهاشمي في بغداد فقد أخذ يتطلع إلى ضم سوريـا مسـتندا إلى بعض الأنصار من السوريين الذين ينتمون إلـى بيئـات إقطاعية تخشى مـن تقلبـات السياسـة فـي ظـل النظـام الجمهوري.

وكان حسني الزعيم – قائد الجيش السوري(*) – يشعر بحرج مركزه داخليا، ويخشـى أن تسـتغل إسـرائيل هـذه الظروف وتشنَ هجوما مفاجئًا على سوريـا؛ ولذلك وافـق على التباحث مع المبعوث العراقي(**) على أسـاس اتحـاد سياسي وعسكري، وطلبت الحكومة السوريـة إنشاء قيـادة موحـدة، وتنسيق الخطط واشتراك البلدين فورا فـي صـد أي عدوان تشنه إسرائيل، على أن يتولى القيادة الطرف الذي

(*) قاد انقلابا يعدُّ فاتحة الانقلابات العسكريـة السبعة فـي سوريــا، والتي وقعت في المدّة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٨.

(**) كان المبعوث العراقي قد وصل إلى دمشق فـي ٣ مـن إبريـل (نيسان) ١٩٤٩.

يتعرَض أولاً للعدوان.

ولم يشأ نوري السعيد(*) رئيس الحكومـة العراقيـ ـة

(*) ولد نوري السعيد في ديسمبر عام ١٨٨٨، من أسرة فقيرة في بغداد ثُم تلقى تعليمه في كليـة حربيـة في اسـتانبول، وفـي عـام ١٩١٠ تزوَج أخت صديقه جعفر العسكري الذي تزوَج بدوره أخـت نـوري، ولما دخل فيصل بن الحسين دمشق في أكتوبر ١٩١٨ جعل (نـوري) قائدا لحامية المدينة، ومكافأة له على جهوده رقي إلى رتبـة جنـرال، ومنحته بريطانيا أكثر من وسام، وعندما اختير فيصل ملكًا على العراق (أغسطس ١٩٢١) ازدادت العلاقات الثنائيـة بين فيصـل ونـوري، ووصل نوري إلى أوج حياته السياسيـة، وبعد وفاة فيصـل (١٩٣٢) غرق العراق في خضم القلاقل، واغتيل جعفر العسكري، وفقد نـوري البريق السياسي، ولجأ إلى مصر ولكنه استطاع العودة إلى العراق عام (١٩٢٨) ليصبح رئيسا للوزراء للمرَة الثانية، ولكنه فقد منصبة للمـرَة الثانية أيضا إبـان الحرب العالمية الثانية عندما تـولى رشـيد عـالي الكيلاني رئاسة الوزراء، وتولى نوري وزارة الخارجيـة، ثُم خـرج منها في مايو ١٩٤١ عندما أعلن الكيلاني الحـرب ضـد بريطانيـا، وتمكن نوري والأمير عبد الإله (الوصي على العرش العراقـي) مـن الهروب إلى شرق الأردن بمساعدة السفارة البريطانيـة فـي بغـداد، وبعد ذلك عادا إلى العراق بعد أن تحوَل الموقف إلى جانب الحلفـاء، وهرب الكيلاني وجماعته إلى طهران. انظر : أنتوني نانتج، العرب==

أن يتورَط في محالفة عسكريـة دون أخذ ضمانات؛ كإنشاء قواعد للجيش العراقي في سوريـا.

ولكن اتـضح أن رغبة القيادة العسكريـة السوريـ ـة كانت – ما يرى بعض الباحثين[1] – نوعـا مـن المنـاورة؛ إذ إنها اتصلت أيضا بالمملكة العربيـة السعوديـة، والمملكة المصريـة، وإن حسني الزعيم وازن بـين فكـرة الاتحـاد السياسي مع العراق، وبين التعاون مع مصر والسعودي ـة على أساس المحافظـة علـى الكيـان السـوري والنظـام الجمهوري بالبلاد، فوجد أن الطريق الثاني يحقق له الطموح الشخصي، والوصول إلى أعلى منصب في الدولة.

وبعد خمسين يوما، وفي الرابع عشر من أغسطس (آب) ١٩٤٩ قاد سامي الحناوي[*] الانقلاب العسكري الثاني الذي

==تاريخ وحضارة، ترجمة محمود مسـعود، جـ ـ ٢، دار الهـلال، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢٩ – ١٣٢.

[1] د. صلاح العقاد، المشـرق العربـي ١٩٤٥ – ١٩٥٨ (العـراق، سوريـا، لبنان)، معهد البحوث العربيـ ـة، القـاهرة، ٦٦ – ١٩٦٧، ص١٠٢.

[*] قائد فرقة المدرعات العسكريـة السوريـة.

أطاح بحسـني الـزعيم، ومـع أن الحنـاوي كـان يميـل إلى البريطانيين؛ وبالتالي إلى نوري السعيد إلا أنه لم يستطع تنفيذ الاتحاد مع العراق في إطار مشروع الهلال الخصـيب؛ لأن كثيرا من الساسة السوريين كانوا يقبلون هـذا الاتحـاد بشروط أهمها إبعاد نوري السعيد الـذي يعـدُّونـه عمـيلاً لبريطانيا.

كما أن مصر تبنت فكرة الـدفاع العربـي المشـترك المتمثل في مشروع الضمان الجماعي، قدَّمته فـي أكتـوبر (تشرين أول) ١٩٤٩؛ وكان يهدف إلى صـرف سوريـا عن فكرة مشروع الهلال الخصيب.

وفي التاسع عشر من ديسمبر (كانون أول) مـن نفـس العام قاد أديب الشيشكلي حركة أطاحت بسـامي الحنـاوي وجماعته بدون إراقة دماء، مؤكدا أنه أتى فقط لإنقاذ نظـام سوريـا الجمهوري، ومنعها مـن الوقـوع تحـت النفـوذ البريطاني أو النظام الملكي.

ولسنا بصدد تقييم حكم الشيشـكلي (١٩٤٩ – ١٩٥٤)، ويهمنا في هذه الدراسة موقفه من فكرة الهـلال الخصـيب، فقد كان ضد هذه الفكرة؛ ومن ثَمَّ كانت علاقـات سوريـا

بالعراق متوترة منذ أن تسـلم الشيشـكلي السـلطة.. ورأى في قيام ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ المصريـة عاملاً جديـدا لتدعيم التقارب بين سوريـا ومصر، وبادر بزيارة القـاهرة في ديسمبر (كـانون أول) ١٩٥٢، ولكـن تعـرَض حكـم الشيشكلي لكثير من المتاعب الداخليـ ـة بعضـها طـائفي وبعضها الآخر اقتصادي، وامتدَ السخط إلى الجيش، وقدَمت الحكومة العراقيـة الأموال لجميع الفئات المعارضة، وامتثالاً للإنذار الذي وجهه إليه الثوار آثر الشيشكلي تـرك الـبلاد في الثامن والعشرين من فبرايـر (شـباط) ١٩٥٤؛ ليمهـد السبيل لعودة الجمهوريـة النيابيـة لفترة أخرى من الزمن، وعاد هاشم الأتاسي مؤقتًا كرئيس للجمهورية إلى أن تُجرَى الانتخابات.

ومع بداية عام ١٩٥٥ عهد الأتاسي إلى صبري العسلي بتشكيل الوزارة، ودخلها خالد العظم كوزير للخارجيـ ـة.. واقترن تشكيل الوزارة بحادثين هامين لفتا النظر إلى قيمـة التعاون السوري المصري:

أولهما : الحشود التركيـة على حدود سوريـا.

ثانيهما : وقوع عدوان إسرائيلي مباغت علـى قطـاع

غزة في الثامن والعشرين من فبراير (شباط) ١٩٥٥.

وبادرت الحكومة السوريـة إلى عقد اتفاق مبدئي على إنشاء قيادة عسكريـة موحـدة مـع مصـر، وشـاركت سوريـا مصر في مناهضة الأحلاف التي تبنتهـا حكومـة نوري السعيد في العراق، وبدا أن تشكيل قيـادة عسكريـة مشتركة بين سوريـا ومصر كان متعـذرا وقتـذاك فعـدل عن هذه الخطة إلى اتفاقات ثنائيـة بين سوريـا من جانـب ومصر والسعوديـة واليمن من جانب آخر، وكان الاتفـاق المصري السوري هو الوحيد المتوقع له النجاح؛ نظرا لاتفاق الدولتين سياسيا واجتماعيا[1].

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٦ وقع العـدوان الثلاثـي علـى مصـر؛ فوقفـت سوريـا إلى جانب مصر مؤكدة قوة التضامن بين البلدين، إذ قطعـت علاقاتها السياسيـة بالدولتين المعتديتين (بريطانيا وفرنسا)، ومنعـت تـدفق البتـرول فـي الأنابيـب مـن العـراق، والعربيـة السعوديـة إلى البحر المتوسط، فكان هذا الإجراء

---

(1) د. محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصـر، القسـم الأول، الهلال الخصيب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٠٦.

من أقوى العوامل الاقتصاديـة التي فتت في عضد بريطانيا وفرنسا[1] .

وفي الثامن والعشرين من يوليو (تموز) ١٩٥٧ تحـدَّث جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمـة المصري مشيرا إلـى الأخطار التي أحاطت بالأمة العربيـة، وأشار إلـى وقفـة سوريـا شعبا وحكومـة عنـد وقـوع العـدوان الثلاثـي على مصر.. وأشار إلـى أن سوريـ ـا بـدأت قبـل عـام (أي في عام ١٩٥٦) وأعلنت على لسان حكومتها ومجلسـها النيابي رغبتها في الاتحاد مع مصر كخطوة أولـى للوحـدة العربيـة، وقال بأنه "لا يمكن إلا أن تتجاوب (مصر) مع هذا الاتجاه، وترحب بكل مسـمى يقـرب مـن هـذا الهـدف المنشود"[2].

وخلال العام نفسه (١٩٥٧) مرّت بسوريا أحداث كادت

---

(1) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسيـ ـة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩ ، ص ٢٤٨.

(2) مجلس الأمـة الفصل التشريعي الأول، مجموعـة مضـابط دور الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الافتتاحية المعقودة يوم الاثنـين ٢٤ من ذي الحجة ١٢٧٦هـ/ ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٥٧م، ص ٢٦.

أن تعصف بأمنها، وتتمثل في ازدياد الضـغوط الدوليـ ـة. وتداخلها مع انقسام الدول العربيـة، ثُـ ـمَ شـدَة الصـراع الداخلي بين الفئات المتنافسة بالجيش، وكان العراق منفـردا أحيانًا وبالاشتراك مع بريطانيا، ثُـمَ الولايـات المتـ ـحدة الأمريكيـة(*) أحيانًا أخرى هو الذي يتزعم المؤامرات ضـد الحكومات السوريـة.

وكما تعرَضت سوريـا لمـؤامرات خارجيـ ـة، فقـد تعرَضت مصر أيضا لـبعض المشـاكل تمثـ ـلت فـي أن الولايات المتـحدة الأمريكيـة قرَرت عزل مصر، ومن ثمَ

(*) كانت السياسة الخارجيـة للرئيس الأمريكي إيزنهاور فيما يتصـل بالشرق الأوسط تقضي بملء الفراغ في تلك المنطقة بعد أن عجـزت بريطانيا من وجهة النظر الأمريكيـة عن تولي مهمة الـدفاع عنهـا، وصدر ما أسمته "عدوان الشيوعية الدولية" ومن ثـم تبنـت الولايـات المتـحدة الأمريكيـة سياسة مضادة للدول العربيـة التـي رفضـت التدخل الأمريكي في شئون المنطقة، أو عقـدت اتفاقـات تجاريـ ـة أو صفقات أسلحة مع الكتلة الشرقيـ ـة، وكانـت مصـر وسوريـ ـا في مقدمة تلك الدول العربيـة.

عدم اشتراكها في أي سياسة في منطقة الشرق الأوسـط[**] ورأت الخارجيـة الأمريكيـة إنـه "يتعـين علـى الـدول الغربيـة أن تخرج جمال عبد الناصر من الشرق الأوسـط، أو تخرج هي من الشرق الأوسط"[*] .

وكان أن برزت الولايات المتـحدة الأمريكيـة متزعمة إحداث انقلاب في سوريـا؛ فأوفدت لـوي هندرسـون **Loy Henderson** وكيل وزارة الخارجيـة فـي مهمـة خاصـة بالشرق الأوسط، ولما كان هندرسون خبيـرا فـي شـئون الانقلابات، فقد نظرت القيادة العسكريـة السوريـة نظـرة التوجس والريبة إلى هذه الزيارة، واتخذت القـرار منفـردة باستقدام كتيبتين مصريتين إلى اللاذقية، وتمـت العمليـة بسريـة تامـة في الرابع عشر من أكتـوبر (تشـرين أول)

[**] وذاك حسب رواية شارل مالك وزير خارجيـة لبنان نقلاً عـن: محمد حسنين هيكل، العقد النفسيـة التي تحكم الشرق الأوسط، القاهرة، ط١ ، ١٩٥٨، ص ٢٥.

[*] تعبير مشهور استخدمه دالاس وزير خارجيـة الولايات المتـحدة الأمريكيـة، وجاء في مجلة نيوزويك الأمريكيـة أول ديسمبر ١٩٥٧ نقلاً عن : المرجع السابق، هيكل ص ٦٨.

١٩٥٧، كما أبدى الاتحـاد السـوفيتي اسـتعدادا لمسـاعدة سوريـا في هذه الظروف العصـيبة، وأوشـكت سوريـ ـا أن تكون ميدانًا للصراع الدولي.

وفي الرابع من نوفمبر (تشـرين ثـانٍ) ١٩٥٧ وافـق مجلس الأمـة المصري برئاسة عبـد اللطيـف البغـدادي على إيفاد واحد وأربعين من أعضائه تلبية لـدعوة رئـيس مجلس النواب السوري أكرم الحوراني[1] .

واجتمع مجلس النواب السوري مـع مجلـس الأمـ ـة المصري في جلسة مشتركة في السابع عشر من نفس الشهر (نوفمبر) ، واقترحوا الاقتراع على القرار التالي:

"إن نواب المجلسين المجتمعين إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسوريـا بإقامـة اتحـاد فيـدرالي بـين القطرين يباركون الخطوات العمليـة التي اتخذتها الحكومتان السوريـة والمصريـة في سـبيل تحقيـق هـذا الاتحـاد، ويدعون حكومتي مصر وسوريـا للدخول فورا في مباحثات

---

(1) مجلس الأمة المصري، مضبطة الجلسة العشرين، الاثنين ٤ نوفمبر ١٩٥٧ ، ص ص ٧٢٢ - ٧٣٤.

مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد"[1] .

وليس من شك في أن هذه المشاعر كانت من العوامـل التي مهدت لقيام الوحدة المصريـة السوريـة، ولكن القرار الذي أقام الوحدة بالشكل الذي استقرّت عليه، كـان صـادرا عن الجيش الذي استشعر رجالة أهميـة الوحدة؛ فبادر أربعة عشر من كبار الضبـاط السوريين في الثاني عشر من يناير (كانون ثانٍ) ١٩٥٨ بالسفر إلى القاهرة، وهـم مصـممون على تحقيـق الوحـدة، وكانـت العبـارة التـي تقـدّمـوا بها لعبد الناصر خير دليل على شعورهم بالانهيار الذي يتهدّد الجيش السوري بالتمزُّق حيث قالوا "احمنا مـن أنفسـنا أولاً ومن السياسيين ثانيا"[2] .

وما إن علم مجلس الوزراء السوري بسفر الضبـاط حتى أوفـد وزيـر الخارجيــة صـلاح الـدين البيطـار إلى القاهرة، دون أن يحمل معه تعليمات بشأن شكل الوحدة، وجرت مباحثات مصريـة/ سوريـة انتهت بإعلان الوحـدة

---

[1] المصدر نفسه، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، الثامن عشـر من نوفمبر ١٩٥٧، ص ١٠٣٨.

[2] د. صلاح العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢ .

رسميا، وتوقيع إعلان الوحدة في يـوم السـبت الأول مـن فبراير (شباط) ١٩٥٨، واضطر مجلس الـوزراء السـوري إلى قبول الشروط التي قدّمها عبد الناصر، وكانـت تقضـي بتوحيد مصر وسوريـا في دولة واحدة اسمها (الجمهوريـة العربيـة المتـحدة) يكون نظـام الحكـم فيهـا ديمقراطيـا رئاسيا، يتولى فيه السلطة التنفيذيـة رئيس الدولة، يعاونـه وزراء يعينهم ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السـلطة التشريعيـة مجلس تشريعي واحد، ويكون للدولة علم واحـد وجيش واحد، في وحدة يتساوى فيها أبناؤها فـي الحقـوق والواجبات.

وأتـفق على مبادئ بلغت سبعة عشر مبدأ لتقوم عليهـا الجمهوريـة في فترة الانتقال، كان أهمها:

البند الأول الدولة العربيـة، جمهوريـة ديمقراطيـ ـة مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمـة العربيـة.

البند الثالث يتولى السلطة التشريعيـة مجلـس يسـمى "مجلس الأمـة" يحدد أعضـاؤه، ويـتمُ اختيـارهم بقـرار من رئيس الجمهوريـة، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلـس

الأمـة المصري.

البند التاسـع كل ما قـرَرتـه التشـريعات المعمـول بها في سوريـا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرَر لها عند إصـدارها، ويجـوز إلغـاء هـذه التشريعات أو تعديلها.

البند الثالث عشر تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيـات الدوليـة المبرمة من كل من سوريـا ومصر وبين "الـدول الأخرى"، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيـات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرَر لها عند إبرامها، ووفقـًا لقواعـد القانون الدولي[1] .

وهكذا ولدت الوحدة المصريـة السوريـة من منطلـق الخطر؛ فإسرائيل بوضعها العـدواني التوسـعي ومنطقهـا المعارض لأي وحدة عربيـة، وفي الشمال سوريـا تطبـق عليها كماشة الخطر من الحشود التي حرَضت عليها أمريكـا عند الحدود التركيـة، وفي الشرق حكومة نوري السعيد في

---

(1) مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين المعقـودة علنًـا في يوم الأربعاء ١٦ من رجب ١٢٥٧هـ- الموافق الخامس من فبراير ١٩٥٨ من ص ٢٠٥٥ إلى ٢٠٦٠.

العراق والموالية للغرب، وأما الأسطول السادس الأمريكـي فيقف غربا في البحر المتوسط متربصا بأية قـوة عربيـ ـة مناهضة.

*****

(ب)

الاتحاد العربي [الهاشمي]

الاتحاد العربي (الهاشمي) هو إحدى المحاولات التـي قامت بها الحكومتان (الهاشميتان) العراقيـة والأردنيـة لتحقيق الاتحاد بينهما، وترجع تلك المحـاولات إلـى عـام ١٩٤٧ حينما عقد البلدان معاهدة تحالف وأخوة في الخـامس عشر من إبريل (نيسان) من نفس العام.

مقترحات أردنيـة عام ١٩٥٠:

وبعد عام ١٩٤٨ راح الملك عبد الله يراقب عن كثـب تحركات العراق السياسيـة لتحقيق الوحـدة مـع سوريـا في مشروع الهلال الخصيب السابق ذكره، وعندما منيت تلك التحركات بالفشل تصور الملك عبد الله بأن الفرصـة باتـت سانحة لنجاح أي مشروع بديل يطرحـه علـى العـراق[1] .

---

(1) غانم محمد صالح عبد الله، النظام السياسـي فـي العـراق ٤٨ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، مقدَمـة إلـى كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسيـة، جامعة القاهرة، ١٩٧١ ، ص ٢٤٨.

وتجسيدا لهذا التصور بعث الملك عبد الله في الثـاني مـن يونيو (حزيران) ١٩٥٠ وزير بلاطه سمير الرفـاعي إلـى بغداد حاملاً مشروعا إلى ابن أخيه عبد الإله (الوصي علـى العرش) يتضمن الأسس التي سيقوم عليها الاتحاد الأردنـي العراقي وفق الشروط التي سترتضـيها المملكتـان؛ فينشـأ مجلس اتحاد عالٍ يعين أعضاؤه من قِبل المملكتين وبصورة متساوية، وأن يجري اختيارهم من أعيان المملكتين، على أن يجتمع هذا المجلس بالتناوب في كل عام بإحدى العاصـمتين بشرط أن يترأس جلسات هذا المجلس رئـيس وزراء البلـد الذي يعقَدُ فيه الاجتماع، وينصُ المشروع أيضا على احتفاظ المملكتين بحقوقهما وبدستوريهما التأمين، وعلـى ضـرورة تنسيق القوى العسكريـة، وإزالـة الحـواجز الجمركيـة وتذاكر المرور بين البلدين، واتبـاع المملكتـين المتحـدتين سياسة خارجيـة واحدة [1] .

[1] عبد الرازق الحسني، تاريخ الـوزارات العراقيـة، ج ٨، ط ٤، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٥٢ – ٢٥٣.

مقترحات عراقيـة بديلة:

بيد أن الحكومة العراقيـة لم تبد موافقتها على المشروع الأردني المذكور، ولم تطلب إجراء تعديل عليه، وإنما قدَّمت للحكومة الأردنيـة مقترحات بديلة نصت علـى أن توحيـد التاج العراقي والأردني لا يتأتى إلا بإعلان الملك عبـد الله ملك المملكة الأردنيـة الهاشميـة قراراً يقضي بجعل الملك فيصل الثاني ملك المملكة العراقيـة وليـا لعهـد المملكـة الأردنيـة الهاشميـة منذ تاريخ قبول هذه المقترحات؛ وذلك تمهيدا لجعله ملك العراق والأردن في المستقبل (أي بعد وفاة الملـك عبـد الله بـن الحسـين). وأن تُتخـذ الإجـراءات الضروريـة لتأمين ذلك[1] .

وعلى أثر اغتيـال الملـك عبـد الله فـي العشـرين من يوليو (تمـوز) ١٩٥١ اشـتدَّت الـدعوة لضـم الأردن والعراق، فناشدت جميع القوى السياسيـة الأردنيـة الجهات العراقيـة التي يعنيها الأمر ضرورة العمـل علـى توحيـد

---

[1] المرجع نفسه، ص ٢٥٣.

الدولتين قبل أن يفلت الموقف من أيدي العرب[1] .

ووجدت هذه الدعوة استجابة عنـد بعـض المسـئولين العراقيين، وأصبح نوري السعيد لا يتـردّد فـي التصـريح للمقرَّبين إليه بأن الأردن عبـارة عـن وحـدة سياسيـة مصطنعة بلا أساس اقتصادي، ولا مناص لها من الارتباط – بمرور الوقت – ببلد عربي مجاور، ولو أُعطِيت الحريـة للأردنيين لاختاروا الوحدة أو الاتحاد مع العراق[2] .

وقد أجرت الحكومة العراقيـة اتصـالات بشخصـيات سياسيـة أردنيـة مسئولة، وصـرفت الأمـوال للتـرويج لمشروع الاتحاد المقترح، إلا أن مساعيها قد أُحبِطَت لأسباب مختلفة أهمها:

أ- موقف رئيس الحكومة الأردنيـة توفيـق أبو الهدى الذي أكـد في بيانه أمام مجلـس النواب الأردني في سبتمبر (أيلـول) ١٩٥١

---

(1) محمد عزه دروزه، الوحدة العربيـة، بيروت ، ١٩٥٧، ص ٢٨١.

(2) Waldemar J., Gallman. Iraq Under General Nuri, My Recollections of Nuri al-Said 1945 – 1958 (Baltimore: The John Hopkins Press 1964), P. 137.

"إنه رغم القيام بـبعض المباحثـات حـول الموضوع في عهد الملك عبد الله، فإنه كان على ولي العهد العراقي عبد الإله، ورئـيس الحكومة نوري السعيد أن يدركا بأن الوضع قد تغير، وأن الأمر يتوقف على مـا تـراه المملكة الأردنيـة متفقًـا مـع مصـالحها وغاياتها، وأن أمر الاتحاد قد أُجل إلى نتائج المفاوضات التي ستُجرى في مدّة لا تزيـد على خمس سنوات[1] .

ب- الجهود الواسعة التي بذلتها بريطانيا بسـبب الضغوط الصهيونية علـى حكومـة لنـدن باعتبار أن الاتحاد يجعل العـراق مجـاورا لإسرائيل التي لم تعقد اتفاقية الهدنة معه (أي

[1] برقيـة المفوضيـة العراقيـ ـة بعمـان إلـى وزارة الخارجيـ ـة العراقيـة رقم ١٨٨٨ /٥١/٩، ص١، نقلاً عن: خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجيـة في المنظمـة العربيـ ـة ١٩٥٠ – ١٩٦٨، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كليـة الاقتصاد والعلوم السياسيـة، جامعـة القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٦١.

مع العراق) عام ١٩٤٩؛ وهذا يعني إزالـة الحاجز الجغرافي بين إسـرائيل والعـراق؛ ومن ثَمّ سـعى القائـد البريطـاني جلـوب J. B. Glubb بالتعـاون مـع توفيـق أبو الهدى في الحيلولة دون نجاح العناصـر القوميـة فـي الفـوز فـي الانتخابـات الأردنيـة؛ وبالتالي إلى إحبـاط المشـروع العراقي[1] .

ميثاق بغداد [حلف بغداد] ١٩٥٥م:

وكانت بريطانيا تسعى منذ عام ١٩٥١ إلى إنشاء نظام دفاعي للشرق الأوسط يضمُّ العالم العربي، ولكن المحاولـة قوبلت بمعارضة من جانب مصر؛ فاتجهت لندن وواشـنطن إلى العراق وتركيا للاشتراك في إيجاد درع عسكري لأقاليم شمال الشرق الأوسط المجاورة للاتحاد السـوفيتي (النطـاق الشمالي Northern Tiers) ، وفي فبرايـر ١٩٥٥ تطـوَع نوري السعيد لإرضاء بريطانيا وأمريكا بحلف عسكري مـع

---

(1) سمير التنداوي، إلى أين يتجه الأردن؟ القاهرة، الدار المصريـة للطباعة والنشر، د.ت. ،ص ٧٥.

تركيا عرف باسم ميثاق بغداد لم تلبث بريطانيا أن انضمـت إليه بعد ستة أسابيع، وسرعان ما انضمـت باكستان وإيران إلى الحلف؛ إكمالاً لخط الدفاع على طـول حـدود روسـيا الجنوبية.

ولقد أثار التوقيع على ميثاق بغداد عاصفة احتجاج مـن القاهرة التي رأت فيها محاولة لإحياء فكرة الهلال الخصيب بطريقة الباب الخلفي بعد استدراج بلاد عربيـة أخرى مثـل سوريـا والأردن إليه، واشتدَّت حملة إذاعة القـاهرة علـى نوري السعيد وعبد الإله باعتبارهما أعداء للوحدة العربيـة وعملاء للإمبرياليـة الغربيـة، ومنيت سياسة نوري السعيد في التعاون مع الغرب بالفشل[1] .

وسعت مصر والسعوديـة من أجـل عـزل العـراق عن بقيـة دول الجامعة العربيـة حتى لا تنضـمَ أي منهـا للميثاق العراقي التركي، وفي الوقت نفسـه محاولـة إقامـة ميثاق أمن ثلاثي عربي من مصر والسعوديـة وسوريـا.

ولكن ذلك لم يثن العراق عن الاستمرار في طريقه، بل

---

[1] أنتوني نانتج، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٥.

على العكس زاد التوتر بين العراق ومصر بخاصة، حتى أن مصر ساندت محطة إذاعة العراق الحر التي كان مركزها مصر، وكانت تبث دعاياتها التي تهاجم نوري السعيد وحكومته؛ مما جعل العراق يصمم على الاستمرار في خطه السياسي المستقل[1] .

ويذهب بعض الباحثين[2] إلى أن ميثاق (حلف) بغداد وضِع أصلاً لهدفين:

- فهو من ناحية سلاح عسكري ضد الاتحاد السوفيتي.
- ومن ناحية أخرى فهو أداة سياسية للهيمنة البريطانية والعراقية على العالم العربي، خصوصا وقد أضاف النفط أهمية جديدة إلى جانب أهميته الاستراتيجية.

---

(1) د. محمود صالح منسي، مرجع سابق ذكره، ص ٩٤.

(2) Seale, P.: The Struggle for Syria, P. 186.

نقلاً عن: المرجع السابق، ص ٩٥.

الاتحاد العربي [الهاشمي] فبراير ١٩٥٨:

كان واضحا أن التيـار الـوطني بـدأ يأخـذ مكانـه في الوطن العربي بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وتجسد هذا التيار آنذاك في القيـادتين المصريـة والسوريـة اللتين انتهجتا سياسة الحيـاد الإيجـابي، وكـان من نتيجة هذا الزخم القومي أن تعرَض الأردن لضغط شعبي كبيـر، وسـرت روايـة مفادهـا أن وزارة الخارجيـة الأمريكيـة قد استعملت الدولارات لكـي تسـقط حكومـة شعبيـة في عمان كانت تنادي بالحياد الإيجـابي، وتمضـي الرواية "أن جماعة من الضبـاط الأردنيين ذهبـوا للملـك حسين ورجوه تغيير سياسته، وفي أن يعـود إلـى الصـف العربي الذي ابتعد عنه"[1] .

وعلى أثر إعلان الوحدة بين مصر وسوريـا، ونتيجـة لتزايد التأييد الشعبي لسياسة جمال عبد الناصر في الـوطن

---

(1) رواية للصحفي الأمريكي جون أوكيرنـي فـي جريـدة (نيشـن) الأمريكيـة بتاريخ ١٢ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٧، نقلاً عن: محمـد حسنين هيكل، العقد النفسيـة التي تحكم الشرق الأوسط، مرجع سـبق ذكره، ص ص ٩٤ – ٩٥.

العربـي، وخوفًـا مـن انتشـار هـذا التيـار التحـرُري لم يجد الأردن سبيلاً لضمان مستقبله السياسـي إلا بالتوجـه إلى العراق، وطلب منه الدخول في اتحاد سياسي يجمع بـين البلدين؛ وذلك لخلق نوع من التوازن السياسي تجاه الوحـدة المصريـة السوريـة[1] .

وتلبية لدعوة الملك حسين بن طلال حضر إلى عمـان في الحادي عشر من فبراير (شباط) ١٩٥٨ الملـك فيصـل (الثاني)، ولحق به في اليوم التـالي ولـي العهـد الأميـر عبد الإله، وعقِدَت بين الجانبين العراقـي والأردنـي عـدة اجتماعات[*] توصل الطرفان فيها إلى عقد اتفـاق، وإنشـاء

---

(1) Khadduri, Majid: Independent Iraq 1932 – 1958, A Study in Iraq politics, (2nd ed., London, Oxford Un. Press, 1960), p. 345.

(*) حضرها من الجانب العراقي توفيق السويدي عضو مجلس الأعيان، وبرهان الدين باش أعيان وزير الخارجيـة، ونديم الباجه جي وزيـر الماليـة، وعبد الرسول الخالصي وزير العدليـة (العدل)، وعبـد الله بكر رئيس الديوان الملكي، وبهاد الدين نوري سفير العراق في عمان، والفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش.

وعن الجانب الأردني كل من إبراهيم هاشم رئيس الـوزراء، وسـمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء، وسليمان طوقـان وزيـر الـبلاط،==

(الاتحاد العربي بين العراق والأردن) اعتبارا مـن الرابـع عشر من الشهر نفسه (فبراير)، على أن يبقى هـذا الاتحـاد مفتوحا للدول العربيـة الأخرى التي ترغب في الانضـمام إليه، وتحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدوليـة المستقلة، وبسيادتها على أراضيها، وأن تبقى المعاهـدات والمواثيـق والاتفاقيـات الدوليـة التي ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعيـة بالنسبة إلى الدولة التي عقـدتها، وغير ملزمة للدولة الأخرى، أمـا المعاهـدات والمواثيـق الدوليـة التي ستُعقَد بعد قيام الاتحاد فمن اختصاص سـلطة وزراء الاتحاد، وبين ميثاق الاتحـاد أيضـا أنـه اعتبـارا من تاريخ الإعلان الرسمي لقيامه تُنفذ إجراءات الوحدة بـين دولتي الاتحاد في الأمور التالية:

أ – وحدة السياسة الخارجيـة والتمثيل السياسي.

==وخلوصي الخيري وزير الاقتصاد الوطني، وأحمد الطراونه وزيـر التربيـة والتعليم والعدليـة، وبهجت التلهوني رئيس الديوان، وعاكف الفايز وزير الدفاع والزراعة، وفرحان شبيلات السفير الأردنـي فـي العراق، والفريق حابس المجالي رئيس أركان الجيش العربي الأردني، واللواء صادق الشرع معاون رئيس أركان الجيش الأردني.

ب- وحدة الجيشين الأردني والعراقي.
ج- إزالة الحواجز الجمركيـة بين الدولتين.
د – توحيد مناهج التعليم.
هـ- العمل على توحيد النقد وتنسيق السياسة الماليـة والاقتصاديـة[1] .

ولعل أهم العوامل التي ساعدت على قيام الاتحاد العربي (الهاشمي) هي:

(أ) التجاور الجغرافي للوحدة المصريـة السوريـة، ومخاوف حكومتي العراق والأردن من ازدياد الوعي القومي الذي قد يؤدي إلى تحطيم الأنظمة الملكيـة، وقد برزت هذه المخاوف في مفاوضات عقد الاتحادإ إذ أوضح وزير الخارجيـة الأردني "بأن (حكـام) مصر لم يكتفوا بحصر نشاطهم في الإطار الجغرافي المصري، ولكن توسعوا في

---

[1] مديريـة التوجيه والإذاعة العامـة، الاتحاد العربي، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥٨، ص ص ٨ – ١١، نقلاً عن: فكـرت نـامق عبـد الفتاح، سياسة العراق الخارجيـة في المنطقـة العربيـة ١٩٥٣ – ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨١، ص ٤٧٢.

أهدافهم، ورفعوا فلسفة للثورة شملت (العالم العربي) والإسلامي، وأنه من واجب حكومتي العراق والأردن أن توقفهم عند حدهم، وأن الأردن هدفهم الأول وهي الحلقة التي توصلهم إلى العراق والسعودية"[1].

(ب) تشابه الحكم في كلا البلدين، وكذلك عامل القربى؛ باعتبار أن ملكيهما من العائلة الهاشمية في المنطقة العربية.

(ج) يرى أحد الباحثين[2] أن الاتحاد العربي في ١٩٥٨ هو إحياء لمشروع عام ١٩٤٧[*] الذي لم يوضع موضع التنفيذ، فتحتفظ كل مملكة بشخصيتها على أن تقام حكومة اتحادية بجانب حكومة إقليمية

---

(1) محاضر اجتماعات الاتحاد العربي، عمان، ١٩٥٨، ص ٥٨، ملف رقم ع/١٨٦٢/ ١٢، جـ ٥، وزارة الخارجية العراقية، انظر: خليل فضيل الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٤ – ٥٦٥.

(2) د. صلاح العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

(*) انظر ص ١١ من هذه الدراسة.

لكل من المملكتين، وقد زيد في مشروع سنة ١٩٥٨ إقامة برلمان اتحادي وعلم مشترك للقطرين.

(د) شجع النفوذ البريطاني هذا الاتحاد حيث وجدت بريطانيا نفسها مضطرة لقبوله لتواجه به الوحدة بين مصر وسوريـا، وإيجاد نوع من التوازن السياسي في منطقة الشرق العربي.

(ه) العمل بالتعاون مع بريطانيا والولايات المتـحدة الأمريكيـة على مساعدة حكومة كميل شمعون بالمال والسلاح من أجل ضرب الثورة التحررية اللبنانية؛ خوفًا من انتشار لهيبها إلى دولتي الاتحاد (العراق والأردن)[1] .

(و) ومن الملاحظ أن الاتحاد العربي (الهاشمي) لم يثر اعتراض إسرائيل، بل لعله لقي ارتياحا منها؛ لأن حصول الاتحاد على مساعدات الغرب سيكون

---

[1] كتاب وزارة الخارجيـة العراقيـة إلـى السـفارة العراقيـة في بيروت بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٢ في وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة، جـ ٣، ص ١١٣٧ ، نقلاً عن: فكرت نامق عبد الفتاح ، مرجع سـبق ذكره، ص ٤٧٧.

رهنًا بعدم التحرش بإسرائيل، كما أن الاتحاد كان رد فعل لقيام الوحدة المصريـة السوريـة، التي كانت تمثـل الخطر الحقيقي على إسرائيل، في حين أن الاتحاد الهاشمي الموالي للغرب لا يمثل أي خطر عليها.

****

المبحث الثاني

المحاولات العراقيـة لضم الكُويـت إلى الاتحاد

وقف بريطانيا من المحاولات العراقيـة

(أ)

المحاولات العراقيـة

لضم الكُويـت إلى الاتحاد

محاولة استخدام النفوذ البريطاني:

قبل إعلان قيام الاتحاد العربي كان العراقيون يلحـون على الحكومة البريطانيـة؛ لكي تسـتخدم نفوذهـا لإدخـال الكُويـت في الاتحاد، وتقديم جزء من المساعدات الماليـة له، ولذا لم تكن فكرة تضمين دستور الاتحاد العربي لمـادة تنصُّ على أن باب الاتحاد مفتوح لانضـمام بـاقي الـدول العربيـة فكرة نابعة من فراغ، بل إنها كانت فـي الواقـع تحمل معاني محدَّدة بالنسبة للذين خططوا لهذا الاتحاد، فقـد تطلع نوري السعيد إلى الكُويـت؛ كي تسـاهم فـي تلبيـة حاجات الأردن الماليـة باعتبارها دولة ضعيفة اقتصـاديا، نظرا لاعتمادها على المعونة البريطانيـة ثمَ على المعونـة الأمريكيـة.

ومن ثمَ راحت الحكومة العراقيـة تلحُ على بريطانيـا؛

لكي تستخدم الأخيرة نفوذها لإقنـاع الكُويـ ـت بالانضـمام إلى الاتحاد.

وفي بغداد، وقبيل انتهاء الأسبوع الأول مـن مـارس (آذار) ١٩٥٨ اجتمع وزير الخارجيـة البريطانيـة سـلوين لويد Lioyd بكل من الملك فيصل الثاني وولي عهده الأميـر عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الخارجيـ ـة توفيق السويدي بالإضافة إلى فاضل الجمالي[1] .

وقد أفصح نوري السعيد عما تريده الحكومة العراقيـة من بريطانيا وهو إعلان استقلال الكُويـت حتـى تسـتطيع الانضمام إلى الاتحاد (الهاشمي) كعضـو مسـتقل، وأكـ ـد نوري السعيد رؤيته بقوله بأنه في إمكـان بريطانيـا إبـرام معاهدة دفاع مع الكُويـت تعطيها في الواقع نفـس الحمايـة التي تتمتع بها حاليا، ولكن سيكون هناك فـرق كبيـر بـين حماية تُمنَح لدولة مستقلة، وحماية تُمنَح لدولـة محميـ ـة، وأن الكويتيين يستطيعون إعطاء ضمانات بشأن اسـتثمارات

---

(1) د. محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العـدوان الصـهيوني وأثره في الواقع العربـي، دار الكتـاب العربـي، بيـروت، ١٩٦٤، ص ٢٥٨.

عائدات النفط في لندن وغير ذلك.

وأشار فاضل الجمـالي إلـى "إن علاقـات بريطانيـا بالكُويـت أصبحت عتيقـة (إي غيـر مناسـب للعصـر)، وأن قرار بريطانيا يمنحها الاستقلال سيحدث تـأثيرا هـائلاً على الرأي العام العربي". ثمَ قـال الجمـالي "إن الأغلبيـة العظمى من الكويتيين ضد الأسرة الحاكمة، وضد بريطانيـا، وضد العراق".

وأما السويدي فقال بأن "الكُويـت أسـتُخدِمت كقاعـدة لغزو العراق"، ثمَ أكـد جميع أفراد الوفد العراقـي لـوزير الخارجيـة البريطانيـة إنه إذا انضمـت الكُويـت للاتحاد فسيكون لهذا بعض المزايا الاقتصاديـة، وأنهم يفكـرون أكثر في المزايا السياسيـة لانضمام هذه الدولـة العربيـة الجديدة (أي الكُويـت) إلى الاتحاد الأردني العراقي.

ولكن وزير الخارجيـة البريطانيـة رأى أن المسـألة التي طرحها الوفد العراقي "تبدو غير منطقيـة إلى حد مـا، فقد طُلِبَ منا أن نعلن اسـتقلال الكُويـت، وفـي الوقـت نفسه علينا أن نأمرها بالدخول في الاتحاد العراقي الأردني".

وقد قام نوري السعيد بزيارة وزير الخارجيـة قبيـل

رحيله من بغداد وطلب إليه أن تفكر الحكومة البريطانيـة في إقناع حاكم الكُويـت بتقديم بعض التنازلات على الحدود، بضعة أميال قد تكون ذات عون كبيـر، وكـان ردُّ وزيـر الخارجيـة "بأننا بالتأكيد سوف نفكر في ذلك". ثُـمَّ أردف الوزير قائلاً "وقد أصبح لديَّ انطباع بأن نـوري (السـعيد) – باعتباره رجلاً واقعيا – قد رأى فيما قلت إنـه لا توجـد فرصة بالمرَّة أمام الحكومة البريطانيـة لقبـول الاقتـراح العراقي؛ ولذلك فإنه كان يبحث عن اقتراح بديل"[1] .

اقتراح بديل لنوري السعيد:

وقد قدَّم نوري السعيد الاقتـراح البـديل الـذي أشـار إليه وزير الخارجيـة في تقريـره سـالف الـذكر، وكـان الاقتراح يقضي باختيار أحد السبيلين الآتيين:

أ- أن تحول حكومة صاحب الجلالة علاقاتها الحاليـة مع الكُويـت إلى معاهدة بين دولتين مستقلتين غير محددة المدة، وتمنح حاكم الكُويـت نفس الضمانات البريطانيـة التي يتمتع بها الآن، وفي الوقت نفسه

[1] Records of Kuwait, Vol.6, Foreign Affairs I, p. 87.

يمكن لحاكم الكُويـت أن يرتبط بالاتحاد (الهاشمي) على أساس المساواة مع العراق والأردن، وإذا أراد في أيـة لحظة أن ينسحب من الاتحاد فإن علاقته التعاهديـة (طبقًا للمعاهدة) مع بريطانيا سوف تستمر دون أن تتأثر، وفي تلك الأثناء لن يطرأ تغيير على امتيازات البترول وعائداته والاستثمار في لندن وغير ذلك، وسوف تعترف العراق بحدود الكُويـت دون أي تعديل.

وهذا هو اقتراح نوري تقريبا كما جاء في الفقـرة الأولى من تقرير وزير الخارجيـة البريطانيـة السـابق ذكره.

ب- أن تحـتفظ الكُويـت بالحمايـة البريطانيـة في شـكلها الحـالي، ولكـن تنضـم إلـى اللجنـة الاقتصاديـة في الاتحاد (الهاشـمي)، وأن تعتـرف العراق بالحدود الحاليـة للكُويـت، على أن تتنازل الكُويـت عن شريط أم قصر الصغير.

ثم استطرد نوري فقال إنه يفضـل الخيـار الثـاني على الأول، وذكر بأن الملك سعودي سوف ينصـح حـاكم

الكُويـت بقبوله، ولكن في كلتا الحالتين فـإن مـا سـتذكره الحكومة البريطانيـة هو الأكثر رجحانًا.

ثُـمَ أكـد نوري السعيد بأنه "في أي من الاقتـراحين، فـإن الكُويـ ـت سـتحتفظ بالمضـمون الكامـل لعلاقتهـا مع البريطانيين، ولكن فـي ظـل الاقتـراح الأول سـتكون في شكل يتـفق والعلاقات الدوليـة الحديثة".

وكان ردُ بريطانيا على اقتراح نوري السعيد واضـحا وقاطعا "بأن التدخـل لدى حاكم الكُويـت لا يمكن أن يأخـذ صورة الضغط عليه، بل التحدُث معه عن تحسين العلاقـات الكويتيـة/ العراقيـة، ولذا فإن الطريقة الوحيدة لتدبير هـذا الأمر بشكل صحيح هو قيام العراق بمبادرة من جانبه وحده بالاعتراف وترسيم الحـدود، تتبعهـا محادثـات كويتيـ ـة عراقيـة عن الحالة السياسيـة العامـة في العالم العربـي، وعن أفضليـة استثمار اقتصادي من جانب الكُويـ ـت فـي أراضي الاتحاد (الهاشمي)، وأن يترَك موضوع "أم قصـر" حتى يجري ترسيم الحـدود، وإلا فـإن الكـويتيين سـوف

يشعرون بأنهم سيخدَعون للتنازل عن جزء من أراضيهم[1] .

وإذا كان نوري السعيد يلوح بمسألة الحدود الكويتيـة العراقيـة، فإن السفير البريطاني في بغداد ميشـيل رايـت M. Wright أيُ بكل وضوح ضرورة إزالة شكوك الكُويـت في موقف العراق، وأن الخطوة الأولـى هـي إيضـاح أن العراق معترف بحدود الكُويـت وكذلك بوضع الكُويـت، وسوف يكون من الحمق العودة إلى اقتراح تعديل الحدود عند "أم قصر".

وأشار السفير البريطاني في بغداد إلى نقطتـين هامـتين:

أولاهما: أن الحكومة العراقيـة لا ترى ضرورة لقيـام مبعوث عراقي بزيارة حاكم الكُويـت انتظـارا لموافقـة بريطانيـة؛ حتى يعرف العراقيون ما إذا كانـت الحكومـة البريطانيـة ستوافق على أن يحـاول العراقيـون ويعملـوا من أجل أي الاقتراحين السابقين (أ ، ب) .

ثانيتهما: أن نوري السـعيد فـي انتظـار أن يسـمع

(1) Ibid., Tel. from M. Wright (Baghdad) to F.O. No. 423, Mar. 12, 1958, pp. 94 – 95.

من الأمريكيين والبريطانيين بشأن قرض أو أيـة معونـة اقتصاديـة وماليـة أخرى، وبشأن الطيران[1] .

وبدأت الحكومة العراقيـة في تلمس الطـرق للتـأثير إمـا على الكُويـت مباشرة أو على الحكومة البريطانيـة لإقناع حاكم الكُويـت بالانضمام إلـى الاتحـاد، وسـلكت في ذلك طريقين:

أ – اتصال عراقي سعودي

فقد أرسلت الحكومة العراقيـة وفدا إلى الرياض للقـاء الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود لسبر غـور حكومتـه في الخطوات التي تسهل ضمَ الكُويـت للاتحاد، وقد أسفرت نتائج مباحثات الوفد العراقي عن ترحيب الملك سعود بفكرة التقارب بين العراق والكُويـت، حتى ولو وصلت إلى درجة انضمام الكُويـت تحت حمايتها، كما نصحهم بـألا يكـون لهم شأن مع الشيخ فهد.

ولكن العراقيون لا يستطيعون تجنب الاتصال بالشـيخ فهد إذا أرادوا إحراز تقدُم فـي الاتجـاه الـذي يريدونـه؛

---

(1) Ibid.

لأن نفوذه كبير جدا في مجالس الأسرة الحاكمة، وكذلك بين قطاعات معينة من مجتمـع التُجـ ـار، ويجـب أن يكسـبه العراقيون إلى جانبهم إذا كان هناك أي أمل فـي علاقـات أفضل بين البلدين، وإذا لم يمكن إقناعه بأن ثمة ميزة أو فائدة من علاقات أوثق بين الكُويـت والعراق، فإنـه (أي الشـيخ فهد) وقطاعا واسـعا مـن الكـويتيين الخاضـعين لنفـوذه سينضمون معا إلى الجيل الجديـد (الشـباب) الـذين هـم على أيـة حال متعاطفون مع مصر وسوريـا، وفيما بيـنهم يستطيعون وقف أي تحرُك نحو تفاهم أفضل بـين العـراق والكُويـت، حتى ولو كان الحاكم والشيخ عبـد الله مبـارك مقتنعين بأن علاقات أفضل (بين العراق والكُويـ ـت) أمـر مستحسن أو مرغوب فيه[1]

ب – اتصالات عراقيـة / أمريكيـة

وقد التقى نوري السعيد بالسفير الأمريكي فـي بغـداد، وأوضح له أن أسباب رغبة الحكومة العراقيـ ـة بإشـراك الكُويـت في الاتحاد هي الاعتبـارات الماليـ ـة لمسـاعدة

---

[1] Ibid.. p. 94.

الأردن، ومقاومة الدعايات الهدَامة – على حد تعبير نوري – وتوسيع الاتحاد بدخول عضو غير هاشمي؛ مما يجعله أكثر تقبـلا من الدول العربيـة، والاستفادة من ميناء الكُويـ ـت لتصدير النفط، واستفادة الكُويـ ـت فـي الحصـول علـى احتياجاتها من مياه العراق[1] .

ثمَ طلب نوري السعيد إلى السفير الأمريكـي أن تقـوم الولايات المتـحدة باستخدام نفوذها لدى بريطانيـا؛ لتمـنح الكُويـت استقلالها وضمها إلى الاتحاد[2]، وأكـ ـد نـوري للسفير الأمريكي في وقت لاحق أنه مستعد للقيـام بتحديـد الحدود العراقيـة الكويتيـة، وضمان المركز المالي لحـاكم الكُويـت، مقابل انضمامه للاتحاد، وإنه سوف يخبر حـاكم الكُويـت بذلك حين وصوله إلى بغداد[3] .

وفي حديث دار بين د. فاضـل الجمـالي مـع بعـش المسئولين الأمريكيين[*] وصف الجمالي السياسة الأمريكيـة

---

(1) Waldemer, J.G.: Op. Cit., PP. 147 – 148.
(2) Ibid.: p. 149 – 150.
(3) Ibid.: p. 150.
(*) وهم ب . ل. كارتر P.L. Carter وراونتـري Rountree ولم تذكر الوثيقة شيئًا عن وظائفهم، وأما ثالثهم فكان لوي هندرسـون

في الشرق الأوسط بأنها بطيئة جدا، وغير بارعة في التعامل مع عبد الناصر والروس.. وأشار الجمالي إلى أن برنـامج السياسة الأمريكيـة الخاص بالتخلص من عبد الناصر يجب أن يتضمن ثلاث خطوات:

أولاً: إنقاذ لبنان، وفي ذلك يعتقد الجمالي أن الفرصـة مناسبة، واقترح تقديم قرار قوي في مجلس الأمن في العاشر من يوليو (تموز) ١٩٥٨، وأن تقـدم الولايـات المتـحدة مساعدة عسكريـة لشمعون (رئيس الجمهوريـة اللبنانيـة). وذلك بنقل جوي لوحدات من الجيش العراقي إلى لبنان عبر تركيا.

ثانيـا: ثمَ إدخـال الكُويـ ـت فـي الاتحـاد العربـي (الهاشمي).

ثالثًا: استعادة سوريـا (وذلك بإخراجها مـن الوحـدة المصريـة السوريـة)[1] .

Loy Henderson، وكان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجيـة الأمريكيـة.

(1) Records of Kuwait, op. cit., from ==

واعتبر الجمالي "إنه في الإمكان تحقيق كل ذلك الـذي سيؤدي إلى الإطاحة بعبد الناصر؛ فيتمُّ إنقاذ لبنـان بـالقوة العسكريـة إذا لزم الأمر، حتى لا يقع في قبضة عبد الناصر أو تحت تأثير دعاياته.. ومن ثَمّ يهيـئ المنـاخ السياسـي في المنطقة لانضمام الكُويـت للاتحاد العربي، وبعـد ذلـك تخرج سوريـا من الوحدة مع مصر.

ومن الملاحظ أن هذا الـرأي كـان هـو رأي أغلبيـة المسئولين العراقيين، في حين كانت أقليـة ضئيلة ترى غير ذلك، ومنهم على سبيل المثال جميل عبد الوهاب وزير العدل العراقي الذي كان يـرى أن الكُويـ ـت يجـب أن تـدخل في الاتحاد (الهاشمي) بالإقناع، ولـيس بالإرغـام، وذكـر الوزير العراقي في حديث له مـع مسـئول مـن السـفارة البريطانيـة ببغداد أن هناك وجهة نظر عامـة سـائدة فـي العراق، ليس فقط بين العامـة ولكن أيضـا فـي الـدوائر الحاكمة بأن بريطانيا في استطاعتها أن تجذب الكُويـت إلى الاتحاد متى رغبت. ولكن الوزير العراقي يدرك أن الأمـر

==Washington, Letter No. 10634/33/58, in june 13, 1958, (Extract – VQ 1022/8), P. 125.

ليس كذلك، وأن الذين يفكرون مثلـه أقليـ ـة، وأن هنـاك الكثيرين حتى في الدوائر الحاكمة الذين يطـالبون بـاحتلال القوات العراقيـة للكُويـت، مؤملين بذلك الحصـول علـى شعبيـة في العراق، وأضاف الوزير العراقـي قـائلاً بـأن "نوري السعيد لم يذهب إلى هذا المدى، ولكنه يفكـر بشـكل جدي للغاية في المطالبة بإعادة النظر في الحدود"[1]

بريطانيا تنصح بالاتصال المباشر:

سـبق أن ذكـ ـرنا بـأن العـراقيين كـانوا يلحـون على الحكومة البريطانيـ ـة حتـى قبـل إعـلان اتحـادهم مع الأردن؛ لكي تستخدم نفوذها لإدخال الكُويـت في الاتحاد (الهاشمي). وتقديم جزء من المساعدة الماليـة، وقد اسـتمرَ هذا الضغط منذ الخامس عشر من فبراير (شـباط) ١٩٥٨، وفي نهاية الشهر نفسه قـام المقـيم السياسـي البريطـاني في الخليج بزيارة حاكم الكُويـت، وتحدَث معـه – كطلـب ملك العراق وولي عهده – بشأن انضمام الكُويـت للاتحـاد،

---

(1) Ibid.: from S. Falle, British Embassy (Baghdad) , July 8, 1958, to Michael Hadow, Levant Department F.O., (London), P. 126.

ومع أن الحاكم وافق على أن بين العراق والكُويـت مصالح مشتركة كثيرة، وأن علاقاته الشخصية مع ملك العراق وولي عهده كانت دائما ممتازة، ولكنه يشكُ فيما إذا كـان الشـعب العراقي أو حتى حكومة العراق لديها مثـل وجهـة النظـر الطيـبة هذه؛ ولذا فإن حاكم الكُويـت يرى أنه من الأفضل الانتظار لحين زيارته لبغداد[1] .

وعلى ضوء موقف حاكم الكُويـ ـت رأى المسـئولون البريطانيون أنه من الصعب للغاية إحراز مزيد من التقدم في مسألة انضمام الكُويـت للاتحاد (الهاشمي) في ذلك الوقت.. ولذا فإنه مع اقتناع وزير الخارجيـ ـة البريطانيـ ـة بقـوة الحجـة العراقيـة القائلة بأن العائدات الكويتيـ ـة سـوف تكون مفيـدة لإنعـاش الاتحـاد (الهاشـمي) الجديـد، وأن البريطانيين يستطيعون بالتأكيد أن يجعلوا نفوذهم يقود الحاكم إلى اتخاذ تصرُّف ما مناسب من الناحية الاقتصاديـة، ولكن الوزير البريطاني كان يرى أن الطريـق يجـب أن يمهـده العراقيون أنفسهم؛ ولذا فإن أفضل وسيلة فـي نظـره هـي الاتصال المباشر بين العراقيين الكـويتيين، لأن التدخـ ـل

(1) Ibid.: p. 88 – 89.

البريطاني لدى حاكم الكُويـت قد يأتي بنتيجـة عكسيـ ـة، "فكلما ازداد الضغط عليه قل احتمال استجابته؛ فإنه ماهر في العثور على أسباب التأجيل في اتخاذ قـرارات لا يرضـى عنها"[1].

واقترح البريطانيون على العراقيين الاتصـال بحـاكم الكُويـت عند زيارته إلى لبنان في الرابع عشر من مـارس (آذار) ١٩٥٨ على أن يكون المبعوث العراقي شخصا غيـر رفيع المستوى؛ حتى لا يثير اهتماما كبيـرا لافتًـا للنظـر، ورأت الحكومة البريطانيـة أن يقـوم المبعـوث العراقـي بمحاولة إقناع حاكم الكُويـت بالانضمام إلى الاتحاد، وأكدت أنه ليس من المستحسن متابعة المناقشـات بشـأن علاقـات عراقيـة كويتيـة أوثق من خلال الشيخ عبـد الله مبـارك؛ حتى لا تبدو المفاوضات وكأنها تجري تحت إشرافه بشكل ما قد يجعل الشيخ فهد يتخذ موقفًا شديد العداء أكثر مما لو كان الأمر غير ذلك[2]؛ أي إن الحكومة البريطانيـة فضـلت أن

---

(1) Ibid.: from Karachi to Foreign Office, No. 89m, March 8, 1958, p. 91.

(2) Ibid.: Report by S. M. Wright to F.O., No. 361, in March 3, 1958, P. 90.

تأخذ الزيارة التي سوف يقوم بها المبعوث العراقي صـورة غير رسميـة وغير لافتة للنظر، وألا يتحدَث المبعـوث إلا مع الحاكم مباشرة؛ حتى لا يثير عداء بعـض الشخصـيات الكويتيـة الأخرى.

وعندما تساءل نوري السعيد عما إذا كان من الممكـن الحصول على تأييد بريطاني لما يقوله المنـدوب العراقـي المبعوث لمقابلة حاكم الكُويـت في لبنـان، أجـاب وزيـر الخارجيـة البريطانيـة "أنـه فيمـا يخـتصُ بالمسـاعدات الاقتصاديـة للأردن، والتأكيد على الخطر الـذي يتعـرَض له الكُويـت من نفوذ عبد الناصر، فإن بريطانيـا بالتأكيـد ستقدم بعض المساندة[1] .

ويبدو أن العراقيين كانوا لا يقدرون الشكَ الذي ينظَـرُ إليهم به في الكُويـت، ولا القيـود الشـديدة علـى مقـدرة الحكومة البريطانيـة في التأثير علـى حـاكم الكُويـ ـت، وبخاصة فيما يتـصل بأمر بين العرب وبعضهم البعض.

---

[1] Ibid.: Report from Foreign Secretary to Prime Minister, No. 89M, March 8, 1958, pp. 91 – 93.

ولكـن العـراقيين قـد قبلـوا فـي النهايـة – بنـاء على نصيحة بريطانيا – أن يقوموا بذلك بأنفسهم، وأن أفضل طريقة تتمثـل في الاتصال المباشر بـين الأسـرة المالكـة العراقيـة وحاكم الكُويـت، ولكنهم على كل حال لم يقبلـوا بعد فكرة أنه يجب عليهم بـدء حملـتهم بموقـف تـوفيقي (أي ترضية) نحو الكُويـت حتى ولو علـى شـكل إعـلان بنيتهم في ترسيم الحدود[1] .

لقاء السـويدي وحـاكم الكُويـــت – إبريـل [نيسان] ١٩٥٨:

وفي خطوة عمليـة أرسلت الحكومة العراقيـة توفيـق السويدي – نائب رئيس الوزراء – إلى لبنان للاجتماع بحكم الكُويـت عبـد الله السـالم الصـباح، وإجـراء مباحثـات معه حول دخول الكُويـت إلى الاتحاد.

وقبل لقائه بالحاكم أجرى محادثة مع السفير البريطـاني في لبنان مدلتون **Middleton** الذي حـذره مـن أن حـاكم الكُويـت ليس في وضع يجعله يتقبل الأفكـار، وأن عليـه

---

(1) Ibid.: Report from F.O., P. 87.

(السـويدي) أن يتحـرَك بحـذر وفـي تقـدير مـدلتون أنه "إذا تعرَض الحاكم لضغط شديد فقد يلغي زيارته للعراق كليـة"[1] .

وعاد توفيق السويدي إلى بغداد فـي الحـادي عشـر من إبريل (نيسان) ١٩٥٨، وفي لقائه بالسـفير البريطـاني في بغداد ميشيل رايت روى له وقائع مباحثاته مـع حـاكم الكُويـت في بيروت بشيء من الوضوح، وأشار السـويدي بأنه وجد الحاكم ودودا ولكنه ضعيف وغير حاسـم، ولديـه الكثير من الأوهام السياسيـة، ثم استطرد قائلاً بأنه تحـدَث مع الحاكم بأقصى قدر من الود والصراحة، وأكـد السويدي لحاكم الكُويـت بأن "عبد الناصر" أبعد ما يكون عن حمايـة العرب من الشيوعيـة، فقد فتحَ البـاب أمـام الشيوعيـة إلى الشرق الأوسط، كما تدل على ذلك زيارته (عبد الناصر) إلى موسكو، وبصرف النظر عن ذلك فإن عبد الناصر هـو العدوُ الصريح للأنظمـة القائمـة فـي الأردن والعربيـة السعوديـة والكُويـت، وأن هدفـه إسـقاط الملكيـات

---

(1) Records of Kuwait, op. cit., Tel. from Beirut, No. 332, in Apr. 8, 1958, Sir G. Middleton, to F.O., P. 99 .

والأسرات الحاكمة؛ لوضع يده على عائدات البلاد المنتجـة للنفط، وإخضاعها لدكتاتوريـة شخصيـ ـة أو عسكريـ ـة مثلما يفعل الآن في سوريـا".

ومضى السويدي قائلاً "إن العراق يمثـل شـيئًا أقـوى وأطول عمرا وأكثر ديمقراطيـة، وإن النظام فـي العـراق يعمل من أجـل رفاهيـة الشـعب، وسياسـته التنمويـ ـة (في التنمية) إنما هي نموذج للآخرين ويحظى بالتأييد الصاب في كل أنحاء البلاد، ولن يخضع العراقيون لعبـد الناصـر، ويريدون إنقاذ الآخرين إلى جانب إنقاذ أنفسهم، إنهم يريدون جمع شمل تلك الأقطار العربيـ ـة التـي تريـد الاحتفـاظ باستقلالها على أساس من المشاركة أو الارتباط علـى قـدم المساواة والمشاركة، ويأمـل العراقيـون فـي أن يتعـاون الكويتيون ويعملوا مع العراقيين كشريك على قدم المسـاواة. وبذلك فإن النظام فـي الكُويـ ـت سـيحافظ علـى نفسـه وعلى استقلال بلاده الذي سيضيع بدون ذلك".

وإذا كان حاكم الكُويـ ـت قـد قَبِـل بعـض الأفكـار العراقيـة – حسب قول السفير البريطاني – ولكنه تحـدَث عن تغلغلات عبد الناصر في الكُويـ ـت، وأنحـى الحـاكم

باللائمة على العراق؛ لأنه لـم يسـاعد الكُويـ ـت أكثـ ر، وقد نصحه توفيق السويدي بأن يتخلص من كل المدرسـين المصريين ومظاهر النفوذ الأخرى، ووعد بأن العراق حتـى ولو كان قد أهمل في الماضي، فإنه يمكن أن يساعد بتقـديم مدرسين أو غيرهم، ومضى السـويدي قـائلاً بأنـه "بينمـا الكُويـت تشبه العراق في أنها تستطيع الاعتماد على مساعدة بريطانيا ودفاعاتها فإنها (الكُويـت) يجب أن تعالج المؤثرات الداخليـة والمعادية بطريقتها الخاصة، وأن صداقة العـراق يجب بالتأكيد أن تكون هـي الـردُ، "فـإذا عمـل العـراق والكُويـت الآن معا كشركاء، فلن تكون هناك بعد ذلك أيـة مشكلة حول الحدود، ولن يثير العراق بالتأكيد أيـة خلافات حولها (أي الحدود)"[1] .

زيارة حاكم الكُويـت للعراق – مـايو [أيـار] ١٩٥٨:

أرسل الملك فيصل (الثاني) دعوة لأمير الكُويـت عبـد الله السالم الصباح لزيارة العراق، وحسـب روايـة السـفير

---

[1] Ibid.: from Sir M. Wright to F.O., No. 606, Apr. 13, 1958, P. 104.

البريطاني في بغداد فإن ملك العراق وحاكم الكُويـت سوف يبذلان كل ما في وسعهما لدفع الأمور إلى الأمام أكثر، ولكن العراقيين كانوا يخافون من أفراد الأسرة الحاكمة الآخـرين - وبخاصة الشيخ مبارك والشيخ فهد- عندما تنتهي زيـارة الأمير عبد الله السالم ويعود إلى الكُويـت.

وقد تمت الزيارة في موعـدها المحـدَد فـي العاشـر من مايو (أيار) ١٩٥٨ [*]، وقام نوري السعيد بزيارة حـاكم الكُويـت، وبعد اللقاء الأول الذي تمَ بينهما توجـه نـوري مباشرة إلى السفير البريطاني فـي بغـداد ميشـيل رايـت **M. Wright** وذكر له ما دار في محادثته الأولى مـع حـاكم الكُويـت؛ فنقلها السفير بدوره لوزارة خارجيـة بلاده، وكان أهم ما جاء في هذه المحادثة:

---

[*] وصل حاكم الكويت مساء اليوم العاشر من مـايو (أيـار) ١٩٥٨، واستقبله في المطار ولي العهد الأمير عبد الإله مع حرس شرف كامل، استقبله الملك فيصل في القصر الخاص الذي وضِعَ تحت تصرُف أمير الكويت خلال زيارته التي تنتهي في الرابع عشر مـن نفـس الشـهر (مايو).

(أ) محاولة نوري السعيد إقناع حـاكم الكويـت بالانضمام إلى الاتحاد العربي (الهاشمي) وذلك بإثارة خوفه على حكمه وبلاده من الشيوعيـة وعبد الناصر، مؤكدا له بأن العراق والكويـت مهددان بالنشاط الشيوعي السري بدرجة لا تقل عن الأردن ولبنان، وأن أهداف عبـد الناصـر متطابقة مع أهداف الشيوعيـة، وقـال نـوري للحاكم "ومن الواضح أن عبد الناصـر يعمـل بالتنسيق معهم، ويجب أن تحـاول الكويـت والعراق والأردن ولبنان الحفاظ علـى أنفسـهم من محاولات عبد الناصر والشيوعيين لإثـارة ثورة والإطاحة بأنظمتهم؛ وبـذلك يسـتطيعون مساعدة بعضهم البعض".

(ب) ومضى نوري قائلاً "بأن العراق يرحب بحرارة بارتباط الكويـت مع الاتحاد (الهاشمي) على أساس المساواة، ومع المساندة الكاملة لاستقلال الكويـت والحفاظ على النظام، والاعتراف بحدود الكويـت القائمة، والحفاظ

التام على علاقة الكويت مع بريطانيا، وكل هذا كان في صلب مفهوم الاتحاد والمبادئ مكتوبة في الدستور".

(ج) أكد نوري أن ارتباط الكويت بالاتحاد لا يستلزم اشتراك الكويت في برلمان الاتحاد إذا كانت الكويت لا ترغب فيه، ولن يتخذ أي إجراء يؤثر على الكويت بدون موافقتها، وكرر نوري أن استقلال نظام الكويت وحدود الكويت لن يعترف بهما فقط، بل سيتم ضمانها وبدون أن تتنازل عن أي شيء، فإن الكويت سوف تقوى وتستطيع عندئذ أن تعتمد على ضمان بالمساندة والدفاع ضد أي تهديد من أي جانب؛ وذلك عن طريق الاتحاد وبريطانيا.

(د) حاول نوري السعيد أن يصرف نظر أمير الكويت عن الزيارة المتوقع قيام حاكم

الكُويـت بها لعبد الناصر[*] قائلاً "بأنه لا يعتقد أن مثل هذه الزيارة ستحقق شـيئًا بـل علـى العكس قد يعتبرها عبد الناصـر نصـرا لـه ويسيء تأويلها، وقد تشجعه على الاعتقاد بـأن هجماته الحاليـة ضـد الأقطـار العربيـة الشقيقة، ومحاولاته لهدمها سوف تنجح وسوف تجعلها تتقرب إليه.. ولم يوافق نوري السـعيد على أن يحمل أمير الكُويـت أيـة رسـالة من الحكومة العراقيـة لعبد الناصـر مؤكـدا أن الحكومة ليست لها صلة بهذه الزيارة [1].

---

[*] هذه الرواية تختلف عما ورد في برقيـة أخـرى نقلهـا الجانـب الكويتي، وأشارت إلى أن العراقيين وافقوا على الزيارة بل وأن يحاول حاكم الكويت إقناع عبد الناصر بوقـف الحـرب البـاردة (يقصـدون الإعلامية)، وإن العراق ستعدُ لوقفها إذا أوقفها عبد الناصـر، وكـان شرط العراقيين الوحيد هو أن الحاكم يجب ألا يقول إن العراقيين طلبوا منه التوسط، راجع:

Records of Kuwait, op. cit., No. 1102/58, In May 27, 1958, P. 117.

[1] Ibid.: from Sir M. Wright (Baghdad) to F.O. No. 765, May 11, 1958, pp. 112 – 113.

العراق يضع الكُويـت أمام خيارات صعبة:

وأبلغ ملك العراق وولي عهده والزعمـاء والسياسـيين والسفير البريطاني في بغداد رايت[1] بأن محادثاتهم مع حاكم الكُويـت غير مشجعة بالمرة، وأن الحاكم بدا غيـر مـدرك للخطر المشترك الذي يخلقه عبد الناصر لاستقلال الأنظمـة في البلاد العربيـة الموالية للغرب، وأن الحاكم لم يسـتجب للإغراءات التي بذلها المسئولون العراقيون بالرغم مما أبدوه من رغبتهم في الارتباط بين الكُويـت والاتحاد بدون التأثير بأي شكل على علاقات الكُويـت مـع بريطانيـا، وتحقيـق مشاركة لا تتنازل فيها الكُويـت عن شيء بينمـا تحصـل على مساعدة الاتحاد بالكامل لاستقلالها وحدودها القائمة وكل الشئون الأخرى.

وكان انطباع المسئولين العراقيين بأن حاكم الكُويـت

---

[1] نقل السفير البريطاني ببغداد ميشـيل رايـت وقـائع المحادثـات العراقيـة الكويتيـة إلى وزارة خارجيـة بـلاده، راجـع المصـدر السابق:

Records of Kuwait, Ibid.: No. 793, in May 14, 1958.

يخشى عبد الناصر والمتاعب التي قد يسببها للكُويـت؛ ولذا فإنه كان غير قادر على اتباع أيـة سياسة سـوى سياسـة التهدئة الضعيفة، كما أن نوري السعيد كان في حالة إحبـاط وأبلغ السفير البريطاني أنه (أي نوري) لا يستطيع أن يـرى كيف يمكن للعراق أن يقبل أيـة حلول سوى واحد من اثنين:

أ- ارتباط الكُويـت مع الاتحاد.

ب- إعادة ترسيم الحدود لصالح العراق.

أي إن نوري كان يستخدم مسألة إعادة ترسيم الحـدود العراقيـة مع الكُويـت لصالح العراق طبعا لمحاولة التأثير على الكُويـت باعتبار ذلـك بـديلاً لانضـمام الكُويـ ـت إلى الاتحاد، ولكن كانت مشاعر العـراقيين بشـأن إدخـال الكُويـت في الاتحاد مستمرة في الازدياد بدرجة خطيـرة، وإنه قد بذلت جهود مكثفة، وعلى كـل المسـتويات لجعـل العراقيين يوافقون على الاقتراح بأنه كجزء من الارتباط بين الكُويـت والاتحاد سوف يضمن استقلال الكُويـت، ويعترف بالحدود، وتُسوَى كل المسائل الأخـرى دون التـأثير علـى علاقة الكُويـت مع بريطانيا.

وحسب رواية السفير البريطاني في بغداد فإن ولي عهد

العراق الأمير عبد الإله أبلغه أنه كان على طرف لسـانه أن يقول لحاكم الكُويـت عندما تحدّث (الحـاكم) عـن خطـر اضطرابات أو ثورة موالية لعبد الناصـر فـي الكُويـ ـت "لا تخشَ شيئًا من ذلك فإن العراق سوف يرسل فـورا قـوة عسكريـة لإنهائها" ولكن الأمير عبد الإله – حسب روايـة السفير أيضا – كبح نفسه من أجل بريطانيا.

واستطرد السفير في روايته قائلاً بأن فاضل الجمـالي روى له بأن الأمير عبد الإله ونوري السعيد قد ألمحا إليـه (أي الجمالي) بأنه إذا سقط لبنان في أيدي عبد الناصر، فإن العراقيين قد يقدمون على عمل متطرف نحو الكُويـت حتى لا يخاطروا بأن يكون مصير الكُويـت كمصير لبنان.

ومن الواضح أن المسئولين العـراقيين حـاولوا بـث الخوف في نفس حاكم الكُويـت وترويعه مـن الشيوعيـ ـة ومن عبد الناصر وأهدافه، في محاولة منهم لوضع الحـاكم أمام اختيار صعب، إمـا انضمام الكُويـ ـت إلـى الاتحـاد العربي (الهاشمي)، أو فقد الكُويـت نصف أراضيه تقريبـا بالنظر للمحاولات العراقيـة بتعـديل الحـدود العراقيـ ـة الكويتيـة علـى حسـاب الكُويـ ـت، وقـد نقلـت وزارة

الخارجيـة البريطانيـة هذه الرؤية إلى الإدارة الأمريكيـة بواشنطن[1] .

*****

[1] وهذا ما تضمنته برقيـة السفير البريطـاني ببغـداد إلـى وزيـر خارجيـة بلاده، والتي نقلها بدوره إلى الإدارة الأمريكيـ ـة، راجـع المصدر السابق: Ibid.

(ب)

موقف بريطانيا من المحاولات العراقيـة

كانت هناك عدة اعتبـارات جوهريـة تحكـم سـلوك بريطانيا وموقفها من موضوع انضمام الكُويـ ـت، يمكـن أن نلخصها فيما يأتي:

أولاً: كانت حالة الانقسام في العـالم العربـي تمثـ ـل حرجا للحكومة البريطانيـة، ورأت أنه إذا لم يتحوّل الاتحاد العربـي (الهاشـمي) إلـى واقـع نـاجح فـإن منافسـة – الجمهوريـة العربيـة المتـحدة – قد تمدُّ نفوذها على كل أنحاء العالم العربي؛ ولذلك يجب التوصل إلى طرق ووسائل يمكن بها أن تستخدم الكُويـت ثروتها ونفوذها لتجنب امتداد نفوذ الجمهوريـة العربيـة المتـحدة إلى العـالم العربـي، وذلك بمساندة الكُويـت للاتحاد (الهاشمي)[1] .

---

[1] Ibid.: Tel. from Commonwealth Relations Office to U.k High Commissioner in Commonwealth states, No. 217, Apr. 10, 1958 pp. 101 – 102.

ثانيـا : محاولـة إقنـاع حـاكم الكُويـ ـت بخطـ ر عبد الناصر والشيوعية؛ رغبة منها فـي إبعـاد الكُويـ ـت وجيرانها عن مصر، ومن ثَمَّ راح المسئولون البريطـانيون يؤكدون لحاكم الكُويـت أن عبد الناصر خطر على الأسـرة الحاكمة في الكُويـت.

ولذا ففي سبيل إقناع حاكم الكُويـت بالانضمام للاتحاد (الهاشمي) الذي هو في النهاية سيسير بتوجيهات بريطانيـا فإن السفير البريطاني في بيروت ميدلتون **Middleton** تحدَّث مع الحاكم، وأمضى وقتًا طويلاً في محاولة إقناعه بالخطورة الحقيقيـة للشيوعية، مؤكدا بأن عبد الناصر زجَّ بنفسه فـي موقف لا يستطيع منه فكاكًا، وقد ينتج عنه في النهاية تحطم كل الأنظمة القائمة في العالم العربي[1] .

وذهب أحد المسئولين البريطانيين[2] إلى "أنه ليس لـدى

---

(1) Ibid.: Tel. from Middleton (Beirut) to F.O., No. 332, in Apr. 8, 1958. pp. 99 – 100.

(2) هو المستر هالفورد من الوكالة السياسيـة البريطانيـة بالكويـت، راجـع المصـدر نفسـه: Ibid.: Tel. from Halford (Political Agency, Kuwait), to F.O. No. 164, in Apr. 27, 1958, pp. 106 – 107.

الحكومة البريطانيـة ما يدعو إلـى الثقـة بعبـد الناصـر، وأن لديهم الكثير من الشواهد على أنـه وقـع فـي شـباك السوفييت بشـكل عميـق، وسـواء كـان شـيوعيا أو لا، فإن عبد الناصـر كـان خطـرا علـى بريطانيـا هنـاك (يقصد الكُويـت)، وأنه لم يقم بتحرُّك واحد من أجل كسـب ثقة بريطانيا، بل إنه استغل جلاءنا عن قواعد قناة السـويس للإضرار بنا بشكل مخزٍ.

وأما السفير البريطـاني فـي بغـداد ميشـيل رايـت **M. Wright** فقد ذهب في حديثه مع حاكم الكُويـ ـت الشـيخ عبد الله سالم الصباح(*) إلى أن الحكومة البريطانيـة تشجب بعمق النزاعات الحاليـة بين الأقطـار العربيـ ـة، ولكـن من الضروري عمل تقييم واقعي للأسباب، وهي من وجهـة نظر السفير عبد الناصر وحكمه، وراح السفير يـدلل علـى ذلك بقوله "إن العراق والأردن والكُويـت ولبنان أو الملـك سعود بن عبد العزيز آل سعود لم يقم أي منهم بشيء مطلقًـا للإضرار بمصر أو مهاجمتها بأية طريقة، بل على العكـس

(*) وذلك إبـان زيارة حاكم الكويت لبغداد (١١ – ١٤ مايو – أيار – ١٩٥٨) والسابق ذكرها.

يرغبون جميعا في تحقيق أقصى قدر من التعـاون الـودي مع مصر، وبعد ثلاث سنوات من الهجمـات التـي شـنتها العراق (برفق) دعت الإذاعات الصادرة من القـاهرة فـي الأسبوع الماضي (الأول من مايو – أيـار – ١٩٥٨) إلـى تحريض الجيش والشرطة في العراق علـى الثـورة ضـد النظام، والآن إذاعات القاهرة تحرض على الثورة في لبنـان أيضا، وقد حاول الملك سعود أن يعمل مع عبد الناصر، وقدَم له مساعدة ماليـة ضخمة، وكانت النتيجة أن عبد الناصـر دبر مؤامرة لقتل سعود.. وقد حاول لبنان التوسط، وكانـت النتيجة الوحيدة هي محـاولات مصـر للإطاحـة بالنظـام، وقد حاول الأردن التعاون ولكن مع نفس النتائج". واسـتنكر السفير البريطاني سلوك عبد الناصر.. واتهمه بأنه "دكتاتور عسكري ثوري، وأن هدفه هو إثارة ثورات فـي الكُويـت والعراق والأردن ولبنان، ووضعهم جميعا تحت سـيطرته، ووضع يده على عائداتهم من البترول لفائدة مصر"

وتثبيطًا لهمة حاكم الكُويـت في التحرَك كوسيط سـلام بين العراق ومصر، قال السفير البريطاني أن حاكم الكُويـت لا يستطيع أن يتخيل أنه إذا وصل عبد الناصر، فربما تكون

هناك ثورة في الكُويـت، ويطَاحُ بالحاكم وبأسرته؛ ولذا فإن السفير لا يعتقد بأن هذا هو الوقت المناسب للتوسط، ولكـن طريق الحكمة والأمان لتلك الأقطار العربيـة التي ترغـب في الاحتفاظ بوجودها المستقل هو أن تقترب مـن بعضـها البعض في مشاركة وديـة أخويـة، وأن يظهروا أن لـديهم هدفًا مشتركًا وقوة مشتركة، فإذا أمكن تحقيق ذلك يكون من الواضح أن الهجمات على الدول الحرة الشقيقة لن تفيد عبـد الناصر، بل من المحتمل التوصل إلـى ترتيـب ودي ورأب الصدع في الوحدة العربيـة، وردا علـى مـا قالـه حـاكم الكُويـت عن قوة عبد الناصر لدى الشعب فـي الكُويـت والعراق والأردن وغيرها، قال السفير البريطاني إن جـزءا كبيرا من دعوة عبد الناصر كان يرجع إلى أنـه- ولفتـرة طويلة- كان يبدو أنه الزعيم الوحيد الذي يرسم الطريق لأي شكل للوحدة العربيـة، ولكن منذ تكوين الاتحاد (الهاشـمي) قد تغير ذلك، وأصبح من الممكن الآن رؤية أن الخطـوات نحو وحدة عربيـة يمكـن أن تُتخـذ علـى أسـاس أكثـر ديمقراطيـة بحيث يحتفظ فيه كل قطر وكل نظام بشخصيته، وهذا يبدو لبريطانيـا أكثـر الطـرق أمـلاً نحـو الوحـدة

العربيـة[1].

ومن الملاحظ أن المسئولين البريطانيين لم يتركوا أيـة فرصة في لقاءاتهم مع حاكم الكُويـت إلا وذهبوا يشـعرونه بخطر عبد الناصر والشيوعية.. وهذا مستر روتنى **Rothnie** من المسئولين البريطانيين في الكُويـت، يؤكـد بأنـه "وإن كانت الشيوعيـة مـرض معـدٍ، فـإن الخطـورة تكمـن في سياسة عبد الناصر بشأن الأفكار الجمهوريـة التوسعية، وأن عبد الناصر يربح من الاضطراب، والمساندة الشعبيـة هي الورقة الرابحة في يده؛ ولذا فإنه لن يسمح بـأن تهـدأ الأمور في العالم العربي.. وإذا نجح عبد الناصر في نشاطه الهدّام في العراق مما يؤدي على الإطاحة بالنظـام الحـالي، فماذا تكون الفرصة عندئذ للكُويـت وأسرته الحاكمة"[2] .

ثالثًا ومن الاعتبـارات التـي كانـت تحكـم السـلوك البريطاني أيضا مطالبة العـراقيين الحكومـة البريطانيـ ـة باستقلال الكُويـت، ولو تحت الحماية البريطانيـة.. ووفقًـا

---

(1) Ibid.: from M. Wright (Baghdad) to F.O., No. 764, May 1958, pp. 108 – 111.
(2) Ibid.: Tel. From M. Rothnie (Kuwait) to .O., No. 306, Jul. 9, 1958, p. 127.

لرأي المسئولين البريطانيين فإنه لا يوجـد فـي المعاهـدة البريطانيـة الكويتيـة القائمـة مـا يحـول دون ارتبـاط الكُويـت مع الاتحاد العربي، وذلك إذا أمكن إقناع الكويتيين بأن مثل هذا الارتباط في مصلحتهم.

وقد ذكر وزير خارجيـة بريطانيـا بـأن مـا طالـب به العراقيون يثيـر علـى مـا يبـدو مشـكلات خطيـرة، وأن بريطانيا يواجهها أخطر قرار عليها أن تتخذه في الشرق الأوسط خلال السنوات القلائل الأخيرة، ربما باستثناء الجلاء عن قاعدة قناة السويس، ووجد الـوزير البريطـاني أن مـا طالب به العراقيون غير منطقي إلى حـد مـا "أي إعـلان استقلال الكُويـت، وفي الوقت نفسه أمرها بالـدخول فـي الاتحاد العراقي الأردني".

ففي الحالة الأولى فإنه إذا أعطى الكويتيون الاسـتقلال المطلوب، فإن ذلك يعني – حسب رؤية الوزير البريطاني – السماح لهم أو إرغامهم على تقرير مستقبلهم الـدولي فـإنهم قد يقررون الانضمام إلى مصـر؛ ومـن ثَـمَّ فهـو يعتقـد أن الاقتراح بوجوب تغييـر علاقـة بريطانيـا التعاهديـة مع الكُويـت يحتاج إلى بحث دقيق جدا، ليس فقط من جانب

الحكومة البريطانيـة ولكن أيضا من جانب حكومة العراق، لأنه قد يأتي بنتيجة عكس المرغوب فيها تماما (أي الاتحـاد مع مصر بدلاً من الاتحاد مع العراق والأردن). ومـن ثَـمَ يرى الوزير البريطاني أن خروج بريطانيا لا يعدُ علاجا، بل إن سحب الحماية البريطانيـة من الكُويـت، يفقدها مركزها الهام في الخليج، وتساءل الوزير متعجبا: فهل هذا ما يريـده العراقيون حقًا؟ وأكـد الوزير أن بريطانيا لم تتـدخل بـأي طريقة في الشئون الداخليـة للكُويـت، في حين أن الحماية البريطانيـة – وفقًا لمنظور الـوزير – سـاعدت الأسـرة الحاكمة على تجنب تورُطها في السياسات المتعلقة بالشـرق الأوسط[1] .

رابعا إذا كانت هناك ثمة عقبات فـي وجـه الارتبـاط الكويتي بالاتحاد (الهاشمي)، فإنها تكمن في الشـكوك التـي تساور حاكم الكُويـت حاليـا، وكـذلك الأغلبيـة السـاحقة من رعاياه في العراق، ومن الممكن إزالة هذه الشكوك فقـط بواسطة العراقيين الذين يجب مع ذلك أن يتحرَكـوا بحـذر

---

[1] Ibid.: Report from Karachi To F.O., No. 89M. in Mar. 8, 1958, pp. 91 – 93.

حتى لا تجذب الكُويـت لأي معسكر آخر (يقصدون الوحدة المصريـة السوريـة)، كما أن بريطانيا راحت تطمئن حاكم الكُويـت أنه يستطيع الاستمرار في الاعتماد علـى حمايـة بريطانيـة اعتمادا مطلقًا[1] .

ومن ثَمَ رأت بريطانيا أن الخطوة الأولى الضروريـ ـة هي اعتراف العراق بحـدود الكُويـ ـت، وكـذلك بوضـع الكُويـت، وسوف يكون من الحمق العودة إلى اقتراح تعديل الحدود عند أم قصر[2]، وقد تكرَرت التوصيات البريطانيـ ـة للعراقيين بأنه ما من شيء يمكن أن يغير الجو بسرعة مثـل عرض الحكومة العراقيـة بترسيم الحـدود (العراقيـ ـة / الكويتيـة) وقد أشار أحد المسئولين البريطانيين إلى أنـه إذا لعبت بريطانيا بأوراقها جيدا فقد تستطيع أن تسـتخدم هـذه الفرصة للحصول على تسوية نهائيـ ـة للحـدود، وسـوف

---

(1) Ibid.: Tel. From M. Middleton (Beirut) to F.O., No. 332, in Apr. 8, 1958, p. 100. And Commonwealth Relation Office, No. 217, In Apr. 10, 1958, p. 102.

(2) Ibid.: Tel. from M. Wright (Baghdad) to F.O. No. 123, in Mr. 12, 1958, p. 95.

تترتب على ذلك كثير من المزايا[1] .

ولكن الحكومـة العراقيـة تكـوَنـت لـديها قناعـة بأن بريطانيا تضع العراقيل في سبيل تحقيق انضمام الكُويت للاتحاد؛ مما نجم عنه بعض الجفاء والتوتر، ومن ثَمّ أرسل وزير خارجية الاتحاد (الهاشمي) مذكرة شديدة اللهجة إلى بريطانيا والولايات المتحدة يجعل بريطانيا أمام اختيارين إما انضمام الكُويت أو فقدان الكُويت لنصف أراضيه، ولكن الخارجية البريطانية عدّت ذلك أمرا غير مقبول، وأن المذكرة العراقية كانت بمثابة صدمة كبيرة لبريطانيا، في الوقت الذي تقوم فيه ببذل الكثير للمساعدة في دعم الاتحاد بمساعدة مالية وعسكرية، وأكدت الخارجية البريطانية أنه في ضوء التزاماتها القانونية وغيرها لحاكم الكُويت، فإن المذكرة العراقية تتعارض كلية مع مركز بريطانيا بمقتضى المعاهدة مع الكُويت، ومع علاقة الثقة القائمة بين الحكومة البريطانية وبين الحاكم.

---

(1) Ibid.: from Mr. Halford (Kuwait) to F.O., No. 164, Apr. 27, 1958, p. 107.

وقـد اسـتقر رأي وزارة الخارجيـة البريطانيـة على عدم الرد على المذكرة العراقيـة، بل ونسـيانها حتـى لا يدخلوا في نزاع عقيم حول محتوياتها، ورأت الخارجيـة البريطانيـة أنه يكون من الحكمـة إذا سـحبها العراقيـون، ونبهت إلى أنه إذا أصدر العراقيون إعلانًا بـنفس عبـارات مذكرتهم، أو أعلنوا على الملأ طلباتهم من الكُويـت، فـلا مفرَّ من أنه سيكون هناك ردُّ فعـل فـي الكُويـت يسـمم العلاقات الكويتيـة العراقيـة إلى الأبد، بينما يثير المشاعر المؤيدة لعبد الناصر بدرجة خطيرة في الكُويـت ذاتها.

وطلبـت الخارجيـة البريطانيـة إلـى الحكومـة الأمريكيـة – إذا وافقت على هـذا الاتجـاه الـذي تتبنـاه بريطانيا– أن يقوم السفير الأمريكي في بغداد – إذا استطاع – أن يثني العراقيين بشكل مماثل[1]؛ أي بعدم إثـارة مسـألة الحدود بل العمل على تسويتها.

خامسا والاعتبار الأخير الذي يحكم السلوك البريطـاني كان اعتبارا اقتصاديا، وقد رأت الحكومـة البريطانيـة أن

---

(1) Ibid.: from F.O. to Washington, No 30487, Jun. 9, 1958, pp. 123 – 124.

أفضل فرصة لربط الكُويـت بالاتحاد العربي تبدو في مجال التنمية، وربما يمكن إقناع حاكم الكُويـت فـي وقـت مـا بالاستثمار في شركة تنمية الاتحاد إذا ما أُقِيمت مثـل هـذه الشركة [1] كما أن هناك عدة وسائل يمكن بواسطتها حـدوث تقارب بين الكُويـت والعراق منها معالجة مسألة الجمـارك، والتهريب، والتطوير المشـترك لمينـاء الكُويـ ـت للفائـدة المشتركة لكل من العراق والكُويـت[2] .

***

[1] Ibid.: from Commonwealth Relation office, No. 217, in Apr. 10, 1958, p. 102.
[2] Ibid.: from Sam Falle (British Embassy, Baghdad), Jul. 8, 1958, p. 126.

المبحث الثالث

* الكُويـت *

بين الجمهوريـة العربيـة

والاتحاد العربي [الهاشمي]

(أ)

موقف الكويـت من الوحدة المصريـة السوريـة

الرأي العام الكويتي في صف الوحدة:

كان حاكم الكويـت يرى أنه لا حاجة به إلى الوقـوف في جبهة واحدة مشتركة مع إخوانه حكـام الدول الملكيـة ضد خطر الجمهوريـة العربيـة المتـحدة، وأن شـعور الرأي العام في الكويـت في صف الجمهوريـة العربيـة المتـحدة[1] .

وقد أكـد حـاكم الكويـت أن الوحـدة المصريـة السوريـة هي اتحاد شعبي حقيقي، بينما الاتحاد الفيـدرالي (الهاشمي) هو مجرد اتفاق بين حكومات وحكـام وتنقصـه المساندة الشعبيـة.. ولذا فقد نصح حاكم الكويـت المسئولين البريطانيين بأن الطريق الأكثر حكمة يكون بسعي الحكومـة

---

(1) Ibid.: Report from F.O., in Mar. 3, 1958, p. 87.

البريطانيـة من أجل الوصـول إلـى تفـاهم مبكـر مـع عبد الناصر، وأكـد الحـاكم أنـه يعـارض الشيوعيـة، وعبد الناصر هو الحصن الرئيسي إن لم يكن الوحيـد ضـد الشيوعيـة في العالم العربي، وأن سوريـا اضطرت للوحدة مع مصر لإنقاذ نفسها مـع الشـيوعيين؛ ومـن ثَـمَّ فإنـه من الضروري أن توحـد بريطانيـا وأمريكـا سياسـتهما، وأن تسعيا للتقارب مع عبد الناصر، وإنه عاجلاً أو آجلاً فإنه سيصير من الضروري معالجة مشكلة إسـرائيل لأنهـا إذا ظلت قائمة فإنها تعطي ميزة للدعاية الروسيـة، واسـتطرد حاكم الكُويـت قائلاً إن بريطانيا على وجه الخصوص سوف تكسب بتحسين علاقاتها مع عبد الناصر وعليهـا أن تـدخل في اعتبارها مركزها في الخليج.. ففي الكُويـت – كما فـي أي مكـان آخـر – فـإن جمـوع الشـعب تؤيـد بشـدَّة عبد الناصر[1].

ومـن الملاحـظ أن حـاكم الكُويـت ظـل مؤيـدا لجمال عبد الناصر ومؤملاً أن تصل الحكومة البريطانيـة

[1] Ibid.: Tel. from Middleton (Beirut) to F.O., No. 332, in Apr. 8, 1958, pp. 99 – 100.

إلى تفاهم مع عبد الناصر الذي أكـد الحـاكم أنـه لـيس شيوعيا، ومن ثَمّ فقد استمرَّ الحاكم في التنديد بحرب الدعاية التي كانت تجرى وقتذاك (إبريل – نيسـان – ١٩٥٨) بـين القاهرة وبغداد، ووصفها بأن كلها أكاذيـب لا تخـدم هـدفًا طيبا[1]

كما أكـد حاكم الكُويـت أن هناك ردّ فعلٍ شعبيا طيبـا ومؤيدا في الكُويـت والبحرين والخليج بوجه عـام لتكـوين الجمهوريـة العربيـة المتـحدة أكثر منه لتكـوين الاتحـاد العربي (الهاشمي)[2] .

وقد ذكر المقيم البريطاني في البحرين ما يؤكد وجـود تيار واسع جدا في الرأي العام الكـويتي يميـل إلـى عبـد الناصر، وهذا التيار – وفقًا لما ذكره المقيم البريطـاني – لا

---

(1) جاء ذلك في حديث بين حاكم الكويت ومستر هالفورد Halford بالوكالة السياسيـة في الكويت، ونقلها الأخير إلى وزارة الخارجيـة، راجع:
Records of Kuwait, Tel. From Halford to F.O., No. 164, in Apr. 27, 1958, P. 106.
(2) Ibid.: from M. Wright to F.O., No. 764, in May 11, 1958, pp. 108 – 109.

يصل في الوقت الحاضر إلى درجة خطر الثورة، ولكنه قـد يصبح خطيرا إذا انضمـت الكُويـت فجـأة إلـى الاتحـاد (الهاشمي). وأن الأضرار المترسبة في أعماق الكويتيين ضد العراق قد وجِدت قبل عبد الناصر بمدَّة طويلة [1].

حاكم الكُويـت ينصح بالاتصال بعبد الناصر:

وفي حديثه الهام مع مستر روتني Rothnie كرَّر حاكم الكُويـت ما سبق أن ذكره حول حاجة الحكومة البريطانيـة للوصول إلى تفاهم مبكر مع عبد الناصر، وعنـدما حـاول روتنى التنبيه إلى خطر الأفكار الجمهوريـة التوسعية فـي سياسة عبد الناصر، ردَّ عليه حاكم الكُويـت بـأن أفضـل طريقة لصد مثل هذا الامتداد والتوسع أن تقـوم الحكومـة البريطانيـة بتسوية خلافاتها مع عبد الناصر، وحتـى يـتمَ تحقيق ذلك فإن كل أسبوع يمرُ يجعل عبد الناصر يتقدَم لعام، وكل شهر يمرُ يجعله يتقدَم لعدة سنوات.

وبات واضحا أن حاكم الكُويـت كان يلحُ مـن أجـل التعجيل بالتفاهم مع عبد الناصر؛ لأن الوقت في صالحة أكثر

---

(1) Ibid.: from Sir B. Burrows (Bahrain) to F.O., o. 622, in June 2, 1958, P. 122.

مما هو في صالح بريطانيا.

وعاد روتني للحـديث عـن سياسـة عبـد الناصـر، وعدّ الجمهوريـة العربيـة المتـحدة وسـيلة للتوسـع المصري؛ فقد ابتلعـت سوريـا وأعطتهـا دورا ثانويـا في الوحدة التي لم يكـن يحبهـا السـوريون(*) ولا يتفـق مع مصالحهم.. ولكن حاكم الكُويـت أكـد مـرَة أخـرى أن إنهاء الحرب الدعائيـة هي الخطوة الأولى للتقارب بـين الكتلتين العـربيتين (الجمهوريـة العربيـة المتـحدة، والاتحاد الهاشمي)، وأنه سيلتقي بعبد الناصر من أجل هـذا الهدف، كما أن الحاكم سيبحث – في حدود إمكاناته الخاصة – مع عبد الناصر علاقات مصر مع بريطانيا، وردّ روتنـي قائلاً إن فكرة الحاكم القائمة على تخفيف التوتر فـي العـالم العربي سوف تتبعه تسوية للخلافات بـين بريطانيـا وعبـد الناصر فكرة وهمية أو خادعة؛ لأن عبد الناصـر – وفقًـا لرأي روتني – يربح من الاضطراب، والمساندة الشعبيـة هي الورقة الرابحة في يده، ولذلك فإنه (أي عبد الناصر) لن يسمح بأن تهدأ الأمور في العالم العربي، ومن الواضـح أن

(*) وفي ذلك مغالطة، أنظر ص ٨ من هذه الدراسة.

حاكم الكُويـت لم يقتنع برأي محدثه البريطاني (روتني) فأكد له أن المساندة الشعبيـة هي الأساس النهائي، وليس من شك أن قيام الثورة العراقيـة في الرابع عشر من يوليو (تمـوز) ١٩٥٨، أي بعد أقل من أسبوع من هذه المحادثة كانت مؤيدة لوجهة نظر حاكم الكُويـت التي أكدت بأن عبد الناصر ينتقل من قوة إلى قوة، وليس هناك علم أين سيقف.

ولذا فإنه في حديثه مع هالفورد **Halford** عـاد حـاكم الكُويـت [1] إلى نظريتـه المعروفـة بـأن الحـل الوحيـد أن تتوصل الحكومة البريطانيـة إلى تفاهم مع عبد الناصر، وأصرَ الحاكم على أن عبد الناصر هو أكثر الحكام شعبيـة في الشرق الأوسط، وأن لديه من القوة ما يجعل من الواجب على بريطانيا أن تتفاهم معه، وأكـد الحاكم أنه تقدَم برجـاء لعبد الناصر من أجل أن يصل إلـى تفـاهم مـع الحكومـة البريطانيـة، ولكن عبد الناصر أبلغه بأن مسألة التعـويض عن الأضرار التي وقعت في أثنـاء عـدوان ١٩٥٦ تقـف

---

(1) Ibid.: from Rothnie (Kuwait) to F.O., No. 306, in July 9, 1958, p. 127.

ومن الملاحظ أن هذه المحادثة تمت قبيل اندلاع ثورة الرابـع عشـر من يوليو (تموز) ١٩٥٨ العراقيـة.

في طريق الاتفاق التام مع بريطانيا.

ومع أن هالفورد قال للحاكم بأن طموح عبـد الناصـر يذهب أبعد كثيرا عن الملايين القليلة قيمة التعـويض، فـإن حاكم الكُويـت اسـتمرّ فـي اعتقـاده وإيمانـه بـإخلاص عبد الناصر[1]

***

[1] Ibid.: from Halford (Kuwait) to F.O., No.390>, in July 27, 1958, pp. 130 – 131.

(ب)

موقف الكُويـت من الاتحاد العربي [الهاشمي]

الشك في السياسة العراقيـة:

كان حـاكم الكُويـ ـت يشـكُ فـي سياسـة العـراق على ضوء التاريخ الماضي، ويرى أنه ليست هنـاك ميـزة في الارتباط بالاتحاد العراقي الأردني، سواء مـن الناحيـة السياسيـة أو الاقتصاديـة، وأن الرأي العام في الكُويـ ـت لا يبالي بالاتحاد (الهاشمي)، ومع أن حاكم الكُويـ ـت كـان يرى أن بين العراق والكُويـت مصـالح مشـتركة كثيـرة، وأن علاقاته الشخصية مع الملك وولي العهد كانـت دائمـا ممتازة، ولكنه كان يشكُ فيما إذا كان الشعب العراقي أو حتى حكومة العراق لديها مثل وجهة النظر الطيـبة هذه [1] .

ومع اعتقاد حاكم الكُويـت بأن مسألة العلاقات الأوثـق بين الكُويـت والعراق من الناحية الجغرافيـة، هناك بطبيعة

---

(1) Ibid.: Report in Mar. 3, 1958, P. 87 – 88.

الحال الكثير الذي يمكن أن يقال من أجل هذا التقارب، ولكنه كان يرى عدم وجود أيـة حكمة سياسيـة في أيـة خطـوة قد تبدو وكأنها تثير عداء عبد الناصر، وكان الحاكم يرى بأن الاتحاد الفيدرالي (الهاشمي) هو مجرد اتفاق بين حكومـات وحكـام، وتنقصه المساندة الشعبيـة[1]؛ ولـذا فـإن حـاكم الكُويـت ظل مؤيدا لجمال عبد الناصر والوحدة المصريـة/ السوريـة، رافضا الانضمام إلى الاتحاد العربي (الهاشمي)، متخوفًا من السياسة العراقيـة من ناحية، والآمال الأردنيـة في الموارد الكويتيـة لتدعيم اقتصاده من ناحية أخرى، كما أن الكويتيين – وفقًا لما أوردته إحدى الوثائق البريطانيـة – لا يثقون في الملك حسين لقطيعته مع بريطانيـا وعلاقاتـه المتقلبة بين الحب والكراهية مع عبد الناصر، فضلاً عن أن الأردنيين في الكُويـت، والذين يمثلون مجموعة ذات نفـوذ واسعة الاطلاع على مجريات الأمور، تدين بالإجماع تقريبا النظام الأردني، وقد تستطيع هذه المجموعة تصـعيد حملـة هدّامـة ضـد ارتبـاط الكُويـ ـت بالاتحـاد إذا اعتقـدت

(1) Ibid.: Tel. from Middleton (Beirut) to F.O., in Apr. 8, 1958, 99.

أن الأردن توجه الأمور[1]

حاكم الكُويـت يرفض حرب الدعاية:

أبدى حاكم الكُويـت استعداده لبحث العلاقات الكويتيـة العراقيـة، مع إمكانية انضـمام الكُويـ ـت إلـى الاتحـاد (الهاشمي) إذا اقتنع أنه سيساعد الكُويـت والعراق، إن لـم يكن العالم العربي كله، ولكنه لا يريد أن يستغَل كـأداة فـي حرب الدعاية (الدائرة بين القاهرة وبغداد)، وأنه يأمل في أن العراقيين سوف يهتمون ويتنبهون للنداء الذي سيوجه إلـيهم من أجل رأب الصدع في العالم العربي[2] .

وهكذا بات واضحا أن حاكم الكُويـت- وإن كان مقتنعا بأهمية العلاقات الكويتيـ ـة العراقيـ ـة- علـق انضـمام الكُويـت إلى الاتحاد (الهاشمي) على آمـال تكـاد تكـون مستحيلة بالنظر لعمق الخلافات بـين السياسـة العراقيـ ـة وعلى رأسها نوري السعيد، والقيادة المصريـ ـة بزعامـة

---

(1) Ibid.: Tel. from A. S. Halford (political Agency, Kuwait), No. 1152/58, in Apr. 21, 1958, p. 105.

(2) Ibid.: No. 164, in Apr. 27, 1958, p. 106.

جمال عبد الناصر، والتي أدت إلى انقسـامات فـي العـالم العربي.

وقد أشار السفير البريطاني في بغداد[1] إلى أنه أجـرى محادثة مع حاكم الكُويـت إبـان زيارته للعراق (١١ – ١٤ مايو – أيار – ١٩٥٨) ، وأن الحاكم أبدى رغبة في التنسيق مع الحكومة البريطانيـة من أجل الوضـع الأفضـل، وأن شغله الشاغل هو مستقبل الكُويـت وأنـه منـزعج للغايـة، ويخشى من حدوث ثورة، وأن الانقسامات الحاليـة في العالم العربي فيما بين الجمهوريـة العربيـة المتـحدة والاتحـاد العربي (الهاشمي)، وتبادلهما الاتهامات في حرب دعائيـة أمر يرثى له وخطير، وأبدى حاكم الكُويـت شكه فيمـا إذا كان الردُّ على الوحدة المصريـة الصورية يكون بمسـاندة الاتحاد (الهاشمي) بالمعارضة، وهو أمر سوف يؤدي إلـى زيادة التوتر وخطر الثورة، ورأى أنه من الأفضـل تسـوية الخلافات ونبذ العداوات بين الطرفين (القاهرة وبغداد).

ولذا فإن حاكم الكُويـت رأى أنه من الأكثـر حكمـة

---

(1) Ibid.: Tel from M. Wright (Baghdad) to F.O., 764, in May 11, 1958, pp. 108 – 109.

بالنسبة للكُويـت أن تبقى خارج كل من الكتلتين، وأن تحاول التوسط بينهما.

وحاول السفير البريطاني في بغداد إقناع حاكم الكُويـت بأن الوقت غير مناسب للتوسط بين عبد الناصـر والساسـة العراقيين، وأن طريق الحكمة والأمان لتلك الأقطار العربيـة التـي ترغـب فـي الاحتفـاظ بوجودهـا المسـتقل هـو أن تقترب من بعضـها فـي مشـاركة وديـ ـة أخويـ ـة، وأن يظهروا لديهم هدفًا مشتركًا وقوة مشتركة، حتى تحـبط – وفقًا لرأي السفير – خطة عبـد الناصـر فـي الإطاحـة بالأنظمة الحاكمة في تلك الأقطار، واستمرَ السفير البريطاني في إقناع حاكم الكُويـت بأن عوامل القوة للكُويـت تكمـن في حصولها على مساندة كاملة وضـمانات مـن العـراق ومن بريطانيا، وعلى هذا الأساس فإن أي درجة من الارتباط بين الكُويـت والعراق أو الاتحاد (الهاشمي) سوف تحظـى بالمساندة الكاملة من الحكومة البريطانيـ ـة، ولـن تُضـار العلاقة بين تلك الحكومة والكُويـت بأية حـال، وتسـتطيع الكُويـت أن تعتمد على الحكومة البريطانيـة بشكل كامـل كما في الماضي.

وبالرغم من هذه الحجج والمبررات التي ساقها السـفير البريطاني ببغداد لتأكيد ضعف دعوة عبد الناصر منذ تكـوَن الاتحاد (الهاشمي) فإن حاكم الكُويـ ـت لـم يغيـر رأيـه في تأييد الوحدة المصريـة السوريـة، والتخوُف من ذلـك الاتحاد.

رد فعل كويتي على إغراءات عراقيـة:

في مقابلة تمت بين نوري السعيد وحاكم الكُويـت، راح نوري يؤكد للحاكم أن الكُويـت والعراق مهَددتان بالنشـاط الشيوعي السري، وأن أهداف عبد الناصـر متطابقـة مـع أهداف الشيوعيـة، وقال نوري بأن العراق يرحب بحـرارة بارتباط الكُويـت مع الاتحـاد (الهاشـمي) علـى أسـاس المساواة، ومـع المسـاندة الكاملـة لاسـتقلال الكُويـ ـت، والمحافظة على النظام، والاعتراف بحدود الكُويـت القائمة، والحفاظ التام على علاقة الكُويـت مع بريطانيا، ولن يتخـذ أي إجراء يؤثر على الكُويـت بـدون موافقـة الكُويـ ـت، وبالجملة فإن الكُويـت سوف تقوى وتستطيع عندئذ أن تعتمد على ضمان بالمساندة والدفاع ضد أي تهديد من أي جانـب، وذلك عن طريق الاتحاد (الهاشمي) وبريطانيا.

وما سبق كان خلاصة ما قاله نـوري السـعيد لحـاكم الكُويـت، وطبقًا لرواية نوري للسفير البريطـاني ببغـداد. فإن الحاكم جعل نوري يفهم أنه إذا فشـلت مسـاعيه لـدى عبد الناصر قد يفكر (الحاكم) في الانضـمام إلـى الاتحـاد (الهاشمي)[1] .

ودارت عدة محادثات في بغداد بين الملك فيصل الثاني والأميـر عبـد الإلـه والزعمـاء السياسـيين العـراقيين من جانب وحاكم الكُويـت من جانب آخر.. ولم تخرج هذه المحادثات عما دار من محادثة بين نوري السعيد والحـاكم.. إذ أكـد الجانب العراقي رغبته في ارتباط الكُويـت بالاتحاد دون التأثير بأي شكل على علاقات الكُويـت مع بريطانيـا، وتحقيق مشاركة لا تتنازل فيها الكُويـت عن شـيء بينمـا تحصل على مساندة الاتحاد بالكامل لاسـتقلالها وحـدودها القائمة وكل الشئون الأخرى، ولكن حـاكم الكُويـت ظـل على موقفه من الاتحاد، ورغبته في التوسـط مـع جمـال

---

(1) Ibid.: from M. Wright (Baghdad) to F.O., No. 765, in May 11, 1958, P. 112 – 113.

عبد الناصر لرأب الصدع في العالم العربي[1] .

مصلحة الكويت في رأب الصدع العربي:

وتجدر الإشارة إلى أنه في مقابلة تمت بين هالفورد Halford من الوكالة السياسية البريطانية بالكويت مع أشرف لطفي [2] أشار الأخير إلى أن خوف أمير الكويت يتمثل في أن الصراع بين القاهرة وبغداد قد ينتقل تلقائيا إلى دول عربية أخرى، وأن حاكم الكويت يشعر بأن واجبه هو إبعاد هذا الصراع؛ وذلك بإقناع الجانبين (القاهرة وبغداد) بتسوية خلافاتهما لصالح الوحدة العربية،

---

(1) Ibid.: No. 793, in May 14, 1958, pp. 114-115.

(2) لم تفصح الوثائق البريطانية التي تيسرت لنا عن هويته، ويبدو في الوثيقة التي نحن بصددها أنه مسئول كبير في ديوان حاكم الكويت، وقد أشار هالفورد في تلك الوثيقة أن اشرف لطفي لم يكن حاضرا في كل المحادثات مع العراقيين، ولكن الحاكم كان دائما يروي له ما حدث، وأن أشرف لطفي يفهم كيف يفكر عقل الحاكم أكثر من أي شخص في الكويت، كما أنه ينقل بأمانه ودقة، راجع:

Records of Kuwait, op. cit., No. 1152/58, In May 27, 1958, p. 117.

ومن ثَمّ فقد أراد الحاكم أن يسهم إسـهاما إيجابيـا لصـالح العرب بوجه عام، والكُويـت بوجه خاص.. وذكر أشـرف لطفي أن الحاكم اعترف له في بغداد بأن ميله الشخصي هو الانضمام إلى الاتحاد، ولكن لا بدّ من إقناعه بأن مثل هـذا التصرُّف سيكون لصالح الوحدة العربيـة إلى أقصى حـد، ووفقًا لما ذكره أشرف لطفي فقد وافق العراقيون في النهايـة على أن يزور حاكم الكُويـت عبد الناصر، ويحاول إقناعـه بوقف الحرب الباردة، وهم على استعداد لوقفهـا إذا أوقفهـا هو، وكان شرط العراقيين الوحيد هو ألا يـذكر الحـاكم أن العراقيين طلبوا منه التوسط [1] .

واستمرّ حاكم الكُويـت في اقتناعه بأن حالـة الصـدع الموجودة في العالم العربي، ليس في مصلحة أي من دوله.. وأكـد أنه بمجرد أن تهدأ الحالة في الشرق الأوسط وتتوقف حرب الدعاية بين الكتلتين العربيتين (الوحـدة المصريـة السوريـة، والاتحاد العربي) فإن حكـام الخلـيج والملـك سعود في مثل هذا الجو من الهدوء النسبي يستطيعون بسهولة

---

(1) Ibid.: No. 1152/58 , May 27, 1958, pp. 117 – 118 .

أكثر وهدوء أكثر الانجذاب نحو الاتحاد العربي (الهاشـمي) دون المخاطرة بحدوث ثورة بين شعوبهم[1] .

وليس معنى ذلك أن حـاكم الكُويـ ـت يعـول كثيـرا على الاتحاد العربي؛ لأن النظام العراقي – وفقًا لرأى الحاكم – لا يحظى إلا بالقليل من المساندة الشعبيـة، كما أن الأردن مجرد تابع أو ذيل فقير على حد وصف الحاكم أيضا[2] .

وظـل حـاكم الكُويـ ـت طـوال فتـرة مباحثاتـه مع المسئولين البريطانيين في الكُويـت عند رأيـه مـن أن وقف الحرب الدعائيـة بين القاهرة وبغداد يؤدي إلى فتـرة من الهدوء تسمح للحكام المحليين بـالاقتراب مـن الاتحـاد العربي (الهاشمي)، وظل الحاكم ايضا علـى اقتناعـه بـأن وضع النظام العراقي غير آمن من حيـث أنـه لا يحظـى بالمساندة من الشعب، وأن مثل هذه المساندة الشعبيـة هـي الأساس النهائي والوحيد الذي يدوم طويلاً لأي حـاكم، وإذا أُطِيح بالنظام العراقي فقد يكون الدور عليه بعد ذلك، وأنـه

---

(1) Ibid.: Tel. from M. Rothnie (Kuwait) to F.O., No. 306, in July 9, 1958, pp. 127 – 128.
(2) Ibid.

سوف يبقى أو يسقط بما قدّمه أو فعله لشعبه، وإذا سقط فإنه لن يذرف الدمع فإنه لم يكن- ولن يكون أبدا- متيما بفكـرة أن يكون حاكما[1] .

ومن الواضح أن حاكم الكُويـت يعني أنـه إذا ارتـبط بالاتحاد (الهاشمي) الذي لا يتمتع حكامه بالمساندة الشعبيـة، إذا أُطِيح بهؤلاء الحكام فقد يكون الدور عليـه ولكنـه يثـق في أن ما يقدمه لبلاده وشعبه هـو الأبقـى وهـو الأفضـل من الارتباط باتحاد لا يتمتع حكامه بحب شـعوبهم، وهـذا الحبُ هو الأساس النهائي والوحيد الذي يـدوم طـويلاً لأي حاكم.

وفي هذا كان حـاكم الكُويـ ـت محقًـا وواقعيـا؛ لأن الشعوب وموقفها هي المحك الرئيسي للحكم على مدى نجاح حكامها.. لأن الشعب هو في النهاية الذي يتمسـك بالحـاكم أو يعمل للإطاحة به؛ لأن الشعب في النهايـة هـو صـانع الحكام.

---

(1) Ibid.

حـاكم الكُويـ ـت يكشـف أوراق السياسـة البريطانيـة:

ولذا فإنه وفي لقاء الحاكم مع مستر هـالفورد **Halford** بعد قيام ثورة يوليو (تموز) العراقيـة عام ١٩٥٨، تسـاءل الحاكم عما يمكن أن يكون عليه موقف الحكومة البريطانيـة إذا قام النظام الجديد في بغداد الآن بدعوة الكُويـ ـت إلـى الدخول في اتحاد مـع العـراق، هـل سـتكون الحكومـة البريطانيـة تحبذ مثل هذا الاتحاد بنفس الدرجة، وبخاصـة أن عبد الناصر كان وراء ثورة العراق، بينما كـان عبـد الناصر ضد الحكومة العراقيـة الذي أُطِيح بهـا.. وكانـت إجابة هالفورد أن المسألة (التي طرحها الحاكم) تبدو أكاديمية بعض الشيء. وأنها تعتمد على الشروط التي يقدمها النظـام الجديد في العراق، ومـن ناحيـة المبـدأ فـإن الحكومـة البريطانيـة تتفق مع السلام والاستقرار في الشرق الأوسط؛ ولذلك فإن العلاقات الطيـبة بين الكُويـت وجيرانها مرغوبة بشكل واضح مهما كانت الحكومة في بغداد.

وكان تعليق هالفورد أن حاكم الكُويـت "يشعر بـبعض

السعادة من أجل إحباطي"[1] . والحقيقـة عنـدنا أن الحـاكم لم يسبب إحباطًا للمسئول البريطـاني فحسـب، بـل أوقـع الحكومة البريطانيـة في حرج شديد؛ إذ إن الأحداث التـي مرَت بالعراق أكدت أن حاكم الكُويـت كان ثاقـب النظـر وواقعيا، عندما ذكر أن النظام العراقي غير آمن ولا يتمتـع بالمساندة الشعبيـة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخـرى فقـد كشف حاكم الكُويـت عن لعبة السياسة البريطانيـة، التـي كانت تشجعه على الارتباط بالاتحاد الهاشمي، وأن ذلك لـم يكن لمصلحة أي من الكُويـت أو العراق، بل كـان سـعيا وراء ضمان المصالح البريطانيـة في العالم العربي؛ ومـن ثَمّ كانت السياسة البريطانيـة تسعى لإبعاد عبد الناصر عـن منطقة الخليج، بل وتدمير عبد الناصر؛ لأنه بمواقفه الثورية آنذاك ساعد على زعزعة المصالح البريطانيـة في المنطقة العربيـة، وعبـأ الـرأي العـام العربـي ضـد السياسـة البريطانيـة.

***

---

(1) Ibid.: Tel. from Halford (Kuwait) to F.O., No. 390, in july 27, 1958, pp. 130 – 131.

مراجع الدراسة

أولا : وثائق عربيـة غير منشورة:

- مجلس الأمـة المصريـة، مجموعة مضابط المجلس خلال عامي ١٩٥٧ – ١٩٥٨.

ثانيا: وثائق أجنبية منشورة:

- Ruch A. de L.: Records of Kuwait 1899 – 1961, Vol. 6, Foreign Affairs I, (Redwood Burn England Ltd., Archive edition, 1989.

ثالثًا: رسائل جامعية لم تُنشَر:

(١) خليل فضيل الكبيس، سياسة العـراق الخارجيـ ـة في المنطقة العربيـة ١٩٥٠ – ١٩٦٨ ، رسـالة دكتوراه، قُدمت إلى كليـ ـة الاقتصـاد والعلـوم السياسيـة، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

رابعا : الكتب العربيـة:

(١) سمير التنداوي، إلى أين يتجـه الأردن؟. القـاهرة، د. ت.

(٢) صلاح العقاد (دكتور)، الشـرق العربـي ١٩٤٥ – ١٩٥٨ (العراق سوريـا، لبنان)، معهـد البحـوث العربيـة، القاهرة، ١٩٦٧.
(٣) عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقيـ ـة، جـ٨ ، ط ٤، بيروت، ١٩٧٤.
(٤) عبد الرحمن البزاز، صفحات ن الأمـس القريـب (ثورة العراق.. هل كانت حتميـ ـة؟). دار العلـم للملايين بيروت، ط ١ ، ١٩٦٠.
(٥) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجيـ ـة في المنطقـة العربيـ ـة ١٩٥٣ – ١٩٥٨، بغـداد ١٩٨١.
(٦) محمد حسنين هيكل، العقد النفسيـ ـة التـي تحكـم الشرق الأوسط، القاهرة. ط ١ ، ١٩٥٨.
(٧) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسيـة. دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩.
(٨) محمد عزة دروزة، الوحـدة العربيـ ـة، بيـروت، ١٩٥٧.

(٩) محمود صالح منسي، الشرق العربـي المعاصـر، القسم الأول، الهلال الخصيب، القاهرة، ١٩٩٠.

(١٠)ناتنج، أنتوني، العرب تاريخ وحضـارة، ترجمـة محمود مسعود، جـ ـ ٢، دار الهـلال، القـاهرة، ١٩٨٠.

خامسا: كتب أجنبية:

(1) Khadduri, Majid: Independent Iraq 1932 – 1958, A Study in Iraq Policy, 2nd ed., London, Oxford Un. Press, 1960.

(2) waldemar J. Gallman: Iraq: Under General Nuri, My Recollections of Nuri al Said 1945 – 1958, Balttimore, The john Hopkins press, 1964.

***